

القطائع في صدر الإسلام عصر الرسول والخلفاء الراشدين

د. محمد عبدالقادر خريبات

الجامعة الأردنية

مقدمة : عرف نظام القطائع منذ أقدم العصور ، ومارسته شعوب عديدة كالبابليين واليمنيين والفرس والبيزنطيين . ففي بلاد ما بين النهرين مواد قانونية عديدة تتعلق بالأراضي والملكية وشروط الاستغلال والإيجار والقطائع . وتذكر لامبتون أن حكام بلاد ما بين النهرين اعتمدوا في تموينهم للجند ودفع مرتباتهم على منح القطائع لمن يقدمون الخدمات العسكرية (١) .

وقد أشارت المادتان (٢٧ ، ٢٨) من شريعة حمورابي الى هذا الشكل من انقطاع (٢) . وأشارت المادة ٢٧ الى ما نصه : اذا أسر جندي او سمالك في أثناء الخدمة المسلحة للملك . وبعد ذلك اعطي حقله وبستانه لرجل آخر ، وأوفى ما عليه من الالتزامات الاقطاعية . فاذا عاد (الاسير) ووصل ببلدته ، فعليهم أن يعيدوا له حقله وبستانه ، وعليه ان يمارس حقوقه الاقطاعية . اما المادة (٢٨) فقد نصت على ما يلي : اذا أسر جندي او سمالك أثناء الخدمة المسلحة للملك ، وكان ابنه قادرا على القيام بالالتزامات الاقطاعية ، فعليهم ان يعطوه الحقل والبستان ، وعليه ان يمارس حقوق والده الاقطاعية . وحظرت المادة (٣٨) من شريعة حمورابي ان يقطع الجندي او السمالك زوجته او ابنته من الحقل والبستان والبيت الذي اقطع له او يعطيه مقابل ما عليه من التزامات ..

وفي اليمن شكلت الارض العنصر الاول في نظام الاقتصاد اليمني ، فكانت من الوجهة النظرية ملكا للآلهة ، لكنها من الوجهة العملية ملكا للملك يتصرف بها كما يشاء . وكان الملوك اذا غلبوا أعداءهم جعلوا أرضهم ملكا لهم ، لأنهم استولوا عليها

بالقوة ، فهي لهم ومن حقهم مصادرتها ، ويسلم الملك جزءا منها الى الآلهة أي المعبد ، وجزءا الى شعب سبأ . وكان الملك يقطع هذه الاراضي الى البارزين في المجتمع مثل رؤساء القبائل : « شعبها » ، والقادة الكبار (كبر) ، مقابل دفع خراج يتفق عليه ، ويقوم هؤلاء باستغلالها (٢) . وقد شكل هؤلاء (اوليفاركية) اقطاعية تحكم مع الملك (٤) .

وبرزت القطائع عند الفرس في القرنين الثالث والرابع الميلاديين وتميز ذلك بنمو المدن وتكاثرها ، وهي ظاهرة تلازم مقتضيات الاقطاع الشرقي(٥) . وتشير المصادر ان القطائع الفارسية كانت كغيرها من قطائع الشعوب الاخرى تهدف الى تقديم الخدمة العسكرية دون ان تكون حق ملكية خاصة . واصبح اصحاب هذه القطائع يشكلون مع الزمن طبقة بيدها الوظائف الهامة ، كما اصبحت هذه الوظائف وراثية في الدولة الساسانية وسميت بوظائف « شرف » تبين مكانة شاغليها وكانت قوة هؤلاء تستند على دخل اقطاعهم ، ثم على ما بينهم وبين رعاياهم في الاقطاع من صلة قوية وخاصة في العهد السابق على قباز وكسرى الاول(٦) . ويعني مصطلح الدهاقين الذي بقي في العصور الاسلامية انهم « الرؤساء وملوك الاراضي والقرى » . وكان هؤلاء (الدهاقين) كمجالات لا غنى عنها في آلات الدولة ، ولهم قيمتهم التي لا تقدر على اساس ، من حيث انهم اساس متين للادارة وبناء الدولة(٧) . وقد اقطع سابور مناطق الطف والقطقطانة والرهيمة وعين جمل الواقعة خلف الخندق الذي حفره بينه وبين العرب الى مرابته يعتملونها من غير ان يلزمهم الخراج . وغلب العرب على طائفة من تلك العيون بعد ذي قار(٨) . كما كانت هناك قطائع لكسرى في القادسية وبارق ولعلع(٩) .

ولم تقتصر قطائع الفرس على مراباتهم فحسب ، بل امتد ذلك الى القبائل العربية التي كانت مجاورة لهم . لقد اقطع الفرس الى ذوي الاكال من وائل شيبان ، واقطع قيس بن مسعود الشيباني الأبله وثمانين قرية من قراها(١٠) ، واقطع الفرس امرا القيس بن عمر بن عدى بن نصر وشرفوه توجوه(١١) . كما قاموا باقطاع عدي بن زيد العبادي ، وكان هؤلاء اهل بيت يكونون مع الاكاسرة لهم معهم اكل وناحية ويقطعونهم القطائع ويجزلون صلاتهم(١٢) .

وتعدت قطائع الفرس اشراف القبائل الى الاشخاص العاديين ، فقد اقطع كسرى امرأة يقال لها ابان فسميت القرية باسمها(١٣) ، واقطع المخرم بن يزيد بن شريح منزلا كان ينزله ايام نزول العرب السواد في بلاء الاسلام فسمي الموضع به(١٤) .

وفي الامبراطورية البيزنطية كانت الارض المصدر الرئيسي لخزانة الدولة ، والاقطاع لا يعطى الا لغرض الحماية والمؤونة . وقد كون الاقطاعيون طبقة من النبلاء الذين يتمتعون بالامتيازات الواسعة ، تمكنوا في القرن الرابع الميلادي من الحصول على حق الحماية Autopragia ، وذلك يعني عدم دخول الجبابة اراضيهم . ويضاف الى ذلك ان التجارة والحياة المدنية قد ازدهرت الى جانب الاقطاع . وكان النبلاء والسادة الاقطاعيون يعيشون في المدن ، وأراضيهم موزعة في جهات مختلفة (١٥) . ويذكر ابن عساكر ان قطائع بطارقة الروم في بلاد الشام يديرها الانباط ، اما البطارقة فيقيمون في المدن (١٦) . ومن قطائعهم في بلاد الشام بالس وقاصرين وما جاورهما من القرى (١٧) وانذر كسيان ، وقبيس بالبلقاء ، وفي حمص (١٨) .

وفي الاسلام اكتسب مفهوم القطائع مدلولات مختلفة عبر فترات التاريخ الاسلامي ، وبدأت وجهات النظر تتباين حول مفهوم ملكية الارض منذ زمن عمر بن الخطاب ، وهذا الاختلاف شكل مفاهيم فقهية اخذت تتبلور في الفترة العباسية (١٩) . وقد أدى ذلك الى اختلاف مفاهيم الاقطاع وتباينها حتى في العصر الواحد احيانا . وتغير المفاهيم واختلافها امر طبيعي لكل مجتمع مفاهيمه الفنية التي بتغير استعمالها بين فترة واخرى .

والقطائع لغة جمع قطيعة والقطيعة ما اقتطعته منه . واقطعني اياها اذن لي في اقتطاعها . واستقطعه اياها : سألته ان يقطعه اياها . واقطعته قطيعة : اي طائفة من ارض . واقطعه نهرا : اباحه له (٢٠) . وورد في المصادر لفظة اقطاع وقطائع . وفي المعنى الاصطلاحي عرف قدامة بن جعفر (ت بين ٣٢٨ - ٣٣٧ هـ) الاقطاع فقال « ان يدفع الائمة الى من يرون ان يدفعوا اليه شيئا مما ذكرناه (الارضين) ، فيملك المدفوع ذلك اليه رقبته يحق الاقطاع ، ويجب عليه فيه العشر (٢١) .

وعرفه الخوارزمي (ت ٢٨٧ هـ / ٩٩٧ م) بقوله : « الاقطاع ان يقطع السلطان رجلا أرضا فتصير له رقبته ، وتسمى تلك الارضون قطائع ، واحدها قطيعة » (٢٢) .

اما ياقوت الحموي فنظر الى الاقطاع من زاويتين وقال: للقطيعة معنيان (٢٣) :

الاول : ان يعمد الامام الجائز الامر والطاعة الى قطعة من الارض ، يفرزها عما يجاورها ويهبها من يرى ، ليعمرها وينتفع بها . إما ان يجعلها منازل ويسكنها من يشاء ، وإما ان يجعلها مزدعرا ينتفع بما يحصل من غلتها ولا خراج عليه فيه . أو ربما جعل على مزدعرها خراج .

والثاني : ان يقطع السلطان من يشاء من قواده وغيره القرى والنواحي ، ويقطع عليهم عنها شيئاً معلوماً يؤدونه في كل عام قل أو كثر ، توفر محصولها أو نزر ، لا مدخل للسلطان معه في أكثر من ذلك .

اما الخزاعي (ت ٧٨٩ هـ) فقد قال عن الاقطاع : « بانه تسويغ الامام من مال الله لمن يراه اهلاً لذلك ، فاصله كانه اقطع من جملة المال » (٢٤) .

وهذه التعريفات وان اختلفت في اللفظ ، الا انها تتفق في المعنى الذي يتمثل بمنح ولي الامر قطعة من الارض لشخص معين إما لغايات السكن أو الزراعة أو الجندية (٢٥) .

واورد الفقهاء الى جانب مصطلح الاقطاع والقطائع مصطلحات اخرى تختلف بعض الشيء عن القطائع وهي :

الايغار : وهو ان تحمي الضيعة من ان يدخلها احد من العمال واسبابهم بما يأمر الامام به من وضع شيء يؤدى في السنة اما في بيت المال او في غيره من الامصار (٢٦) . والايغار هنا شكل من اشكال القطائع التي اشار اليه ياقوت .

الطعمة : وهي ان يدفع للرجل الضيعة يستغلها مدة حياته حتى اذا مات ارتفعت بعده . والفرق بين الاقطاع والطعمة ان الاقطاع يكون لعقبه من بعده ، والطعمة ترتجع منه (٢٧) . وهناك مصطلح ثالث وهو اقطاع الارفاق ويقصد به التملك المؤقت كالمقاعدة بالاسواق التي هي طرق المسلمين ، فمن قعد في موضع منها كان له بقدر ما يصلح له ما كان مقيماً فيه ، فاذا فارقه لم يكن له موضع غيره كأبنية العرب وفسطاطيهم ، فاذا انتجعوا لم يملكوا بها حيث نزلوا (٢٨) ، وكذلك الاختصاص بالمساجد والربط لا ملك فيها مع التمكن من التصرف (٢٩) .

ولا يطلق لفظ الاقطاع أو القطائع الا على ما يقطعه الامام لمن يراه من رعيته ، فاذا صدر عن شخص عادي سمي عطية . فقد اورد البلاذري ما نصه : « كانت عين الرومية وماؤها للوليد بن عقبة بن ابي معيط فأعطاه ابا زبيد الطائي ، ثم صارت لابي العباس أمير المؤمنين فأقطعها ميمون بن حمزة » (٣٠) . كما لا يطلق لفظ القطائع على الارض التي يمنحها الخليفة لغير المسلم . فقد كتب عمر الى نصارى نجران عندما اجلاهم عن اليمن : « فمن مروا به من أمراء الشام و أمراء العراق فليوسعهم من حرث الارض ، فما اعتملوا من ذلك فهو لهم ، صدقة لوجه الله عقبة لهم مكان ارضهم ولا سبيل عليهم فيه لاحد ولا مفروم » (٣١) وكتب عثمان بشأنهم الى الوليد بن عقبة

ما نصه : واني وفيت لهم بكل ارضهم التي تصدق عليهم عمر عقبي مكان ارضهم باليمن (٢٢) .

القطائع في عهد الرسول (ص) :

عرف العرب قبل الاسلام الملكية الفردية في المناطق الزراعية ، والملكية الجماعية في المناطق الرعوية . فقد جاء في الاغاني ان اوس بن قلامة قال لا يوب بن محروف ، جد عدي بن زيد لما لحق به : فانظر أحب مكان في الحيرة اليك فأعلمني به لا قطعك او ابتاعه لك (٢٣) . وكان اللخميون يقطعون مساعديهم في الحيرة ، فقد أقطع النعمان بن المنذر السوادية لسواد بن زيد بن عدي (٢٤) . كما عرف العرب نظام القبالة ، فذكر البلاذري أن مرداس بن ابي عامر وكليب بن عهمة الظفري من بني سليم قد اختطوا القرية وهي خطة بني سليم ، فلم يكن عندهما نفقة فجعلوا لمن ينفق عليها ثلثها (٢٥) .

وعندما جاء الاسلام وهاجر الرسول «ص» الى المدينة كانت الملكية الفردية واضحة لان المدينة منطقة زراعية مأهولة . ولم يحاول الرسول «ص» أن يقلب المؤسسات الاقتصادية والمالية التي كانت قائمة فيها أو أن يمس أملاك أهلها (٢٦) . وبادر الانصار فجعلوا للرسول «ص» كل أرض لا يبلغها الماء يصنع فيها ما يشاء (٢٧) كما وهبوا له كل فضل في خطط المدينة (٢٨) . ثم تبلور بعد ذلك ملكية الدولة للاراضي ، وقد انطلق هذا المفهوم من موات الارض التي لا مالك لها ، ومن هنا قال الرسول «ص» عادي الارض لله ولرسوله ثم هي لكم (٢٩) ، والعادي كل أرض لها ساكن في قديم الدهر ، فانقضوا حتى لم يبق بها أحد فحكمها الى الامام . وتحدد المفهوم الثاني للارض عندما اقضي بنو النضير ، واعتبرت فيثا ، وهو تعبير غير محدد في أصله ومعناه ولكنه يستلزم حتما ان تكون هذه الفريضة بيد الرسول «ص» بتصرف بها كما يشاء (٣٠) . وقد خص المهاجرين دون غيرهم ما عدا سهل بن حنيف وسمك الانصارين لفقرهما .

وتمثلت دوافع الاقطاع في عهد الرسول «ص» بالامور التالية :

تألف القبائل على الاسلام : تشير المصادر الى ان الرسول «ص» قد أكثر من هذه القطائع خاصة في السنة التاسعة للهجرة التي سميت بعام الوفود . ومن تتبع المصادر يلاحظ ان هذه القطائع قد جاءت بمبادرة من رؤساء القبائل . وهذه القطائع كما يذكر ابو عبيد (٤١) كانت من موات ارضهم بعد ان أسلموا ، أو من الاراضي التي كانت مشاعا بين القبائل حيث كانت القبائل تتحامي بعض الارض تحاميا (٤٢) ، أو

كانت ملكيات مشتركة بين قبيلة او اكثر كالدهناء التي كانت لبني بكر وتميم (٤٣) .
علما بأن القبائل كانت تضع علامات لها تسمى المنار (٤٤) .

ومن الذين اقطعهم الرسول «ص» لغايات التآلف على الاسلام فرات بن حيان العجلي ، اقطعه ارضا باليمامة (٤٥) ، والعباس بن مرداس السلمي عندما شخص اليه «ص» واستقطعه الدثنية فاقطعه اياها على ان ليس له منها الا فضل ابن انسبيل (٤٦) ، والدثنية ماء لبني سليم (٤٧) ، واقطع «ص» راشد بن عبد ربه السلمي رهاطا وهي في ينبع ، وسعجي (٤٨) ، واقطع «ص» ربيع بن معاوية ومطرف بن عبد الله ، وأنس بن قيس وهم وفد عقيل بن كعب عقيق بن عقيل ، وهي أرض فيها عيون ونخل وكتب لهم بذلك كتابا ، ولم يعطهم حقا لمسلم (٤٩) ، واقطع الرقاد بن عمر الفلج ضيعة وكتب له كتابا (٥٠) ، وزيد الخيل الطائي فيد ومحلين في أرضه (٥١) ومجاعة بن مرارة بن سلمى الفورة وغرابة والخبل وهي مواضع ومياه في اليمامة (٥٢) . واستقطع عمرو بن سلمة حمى بين الشقراء والسعدية فاقطعه اياها (٥٣) ، واقطع حمزة بن النعمان العذري رمية سوط من وادي القرى ، وكان حمزة سيد بني عذرة ، وهو اول اهل الحجاز قدم على الرسول «ص» بصدقة بني عذرة (٥٤) . واقطع وائل ابن حجر الحضرمي وكان من ملوك اليمن أرضا بحضرموت (٥٥) ، والعداء بن خالد بن هوذة مياها كان لبني عمرو بن عامر (٥٦) ، ومعاوية بن جروم ما اسلم عليه وقومه من بلادهم ومياهم وغدوة الفهم من وراء البلاد التي اسلموا عليها (٥٧) ، واقطع الرسول «ص» كذلك بلال بن الحارث المزني قطائع متعددة (٥٨) . واقطع «ص» عوسجة بن حرملة الجهني من ذي المروة وهي قرية بوادي القرى ، وما بين بلكتة الى الطيبة الى الجملاب الى جبل القلعة وهذه المناطق قريبة من ذي المروة (٥٩) . واقطع كشد بن مالك الجهني ينبع ، فلما اخذها قال اني كبير ، ولكن اقطعها لابن اخي فاقطعها له (٦٠) ، واقطع لبني شيخ من جهينة ما خطوا من صنفية وما حرثوا (٦١) ، والى حصن بن نضلة الاسدي ترمذ وهي موضع في بلاد بني اسد (٦٢) ، والى قتادة بن الاعور بن ساعدة التميمي الشبكة وهي موضع بالدهناء (٦٣) ، كما اقطع عيينة بن حصن والافرع بن حابس ، والرجال بن عنفة ، ومحكم بن الطفيل (٦٤) .

واقطاع الرسول (ص) لهذه القبائل هو من باب اقرار الحقوق لها او لتأليفها على الاسلام كما ذكرت ، فقد سأل صخر بن العيلة الرسول (ص) ماء لبني سليم هربوا عن الاسلام وتركوا الماء ، فقال يا نبي الله انزليه انا وقومي . قال : نعم . فأنزله . ولما اسلم السلميون اتوا صخرا فسألوه ان يدفع اليهم الماء ، فأبى . فاتوا النبي (ص) فقال يا صخر : ان القوم اذا اسلموا حرزوا اموالهم ودماءهم ، فادفع الى القوم ماءهم . قال نعم يا نبي الله (٦٥) .

لاحياء الأرض الموات : احياء الموات وسيلة لاستصلاح الاراضي واستغلالها ، ومن هنا رأى الرسول (ص) منح هذه الاراضي الى اناس معينين كي يقوموا باستغلالها . ومن الذين اقطع لهم من الاراضي الموات ابيض بن حمال المازني ، اقطعه المصحح الذي بمأرب وهو يعتقد أن ذلك أرض موات يريد احياءها (٦١) ، وسليط الأنصاري اقطع أرضا ليحييها فأحيائها ، لكنه عاد واستأذن الرسول (ص) بالتخلي عنها ، لأنها تشغله عنه ، كما لم يعد له بها حاجة فاستقطعها الزبير فاقطعه اياها (٦٧) . وأقطع كذلك الزبير بن العوام وأبا بكر وعمر وسهيل بن حنيف وعبد الرحمن بن عوف عامرا ومواتا من أموال بني النضير ، وفي بعض الروايات عامرا وهي الخراب التي يبلغها الماء (٦٨) . وأقطع عليا أرضا بينبع ، وعمار بن ياسر بذي العشرة (٦٩) ، وأقطع أبا بكر حجر ، وعمر بن الخطاب بئر جرم وصهيب بن سنان الضراطة ، وعبد الرحمن بن عوف سواله وكيدمه ، وأبا سلمة بن عبد الأسد البويرة (٧٠) .

والواقع أن الرسول (ص) قد خص المهاجرين بأراضي بني النضير لحاجة المهاجرين أولا ، وحتى يخفف عن الانصار ، ويعيد للانصار ما أعطوا للمهاجرين عند قدومهم المدينة فقال (ص) مخاطبا الانصار : ليست لآخوانكم المهاجرين أموال ، فإن شئتم قسمت هذه وأموالكم بينكم وبينهم جميعا ، وإن شئتم امسكتكم أموالكم وقسمت هذه فيهم خاصة (٧١) . فلما طالبت نفس الانصار عن هذه الاموال أمر المهاجرين برد ما كان للانصار لاستغنائهم عنهم . ولأنهم لم يكونوا ملكوهم ذلك وإنما دفعوا اليهم تلك النخيل لينتفعوا بشمرها (٧٢) . فكان هذا الاتجاه نحو الارض الموات وسيلة لاستصلاحها .

الخطط : لما هاجر الرسول (ص) الى المدينة أنزل المهاجرين في دور الانصار يسكنون فيها معهم ، حيث يذكر أن سهم عثمان بن مظعون وقع على أم العلاء الأنصارية (٧٣) . وبعد أن تخلى الانصار عن فضل خططهم ، وأراضهم التي لا يبلغها الماء الى الرسول (ص) ، قام عليه الصلاة والسلام باقطاع المهاجرين دورا وخططا في المدينة . ومن الذين اقطعوا دورا من الصحابة : أبو بكر (٧٤) ، وعثمان بن عفان (٧٥) ، وعمار بن ياسر (٧٦) ، والمغيرة بن شعبة ، اقطع خطة في البقيع (٧٧) . ولما خط الرسول (ص) المدينة جعل للزبير بن العوام بقيعا واسعا (٧٨) ، ولبنى زهرة خطة في ناحية من مؤخرة المسجد فكان لعبد الرحمن بن عوف الحش ، والحش نخل صفر لا يسقى (٧٩) . وجعل الرسول (ص) لسلمة بن عبد الأسد موضع داره (٨٠) كما اقطع خطة لعمر بن الخطاب (٨١) ، وخطة لعثمان بن مظعون واخوته (٨٢) .

اقطاع النفل : وهناك شكل آخر من أشكال الاقطاع ، قام الرسول (ص) بمنحه لبعض الصحابة ، اعتبر من اقطاع النفل ، أي ان الاقطاع كان بمثابة الوعد بعد فتح

انبلاد . ومن الذين اقطعوا تميم بن اوس الداري . والواقع ان المصادر اختلفت في أسماء المواضع التي تم اقطاعها ، كما أن هناك اختلافا في صيغة الاقطاع . ويذكر ابو عبيد ان عمر بن الخطاب قد امضى لتميم اقطاعه لكنه اشترط عليه عدم البيع (٨٣) ، كما اقطع لابي ثعلبة الخشني ايضا أرضا بالشام (٨٤) . وقال عبد الرحمن بن عوف : اقطع لي رسول الله أرضا بالشام يقال لها السليل ، ولم يكتب له بها كتابا (٨٥) .

وقد جاءت صيغ القطائع في كتب الرسول (ص) للمقطع اليهم على اشكال :

اني اقطعك (٨٦) . وهذا ما اعطى (٨٧) ، وأن لهم (٨٨) ، وما وهب (٨٩) ، وهب (٩٠) ، وأن له (٩١) . أما مساحات هذه القطائع فلم تكن معروفة تماما ، ولكن بعض المصادر اشارت الى القلوة وهي قدر رمية السهم (٩٢) ، وفدوة الفهم (٩٣) .

مما تقدم يمكن القول ان قطائع الرسول (ص) كانت لغايات محددة ، فهي اما بيوتا للسكن أو لزراعتها ، وأغلب هذه القطائع من الارض البور أو « عادي الارض » التي لم يكن لها مالك ، أو لم تكن لها أهمية ، وهي بداية لظهور فكرة الملكية الفردية .

القطائع في عهد ابي بكر :

لم تأخذ القطائع بعدا كبيرا زمن ابي بكر ، نظرا لقصر مدته في الحكم وانشغال المسلمين بحروب الردة . وبعد الانتهاء من حروب الردة أخذ مفهوم ملكية الدولة يتبلور بصورة اوضح . فقد اورد الطبري أن ابا بكر اقام على الابرق عندما ارتدت ذبيان أياما وقال : حرام على ذبيان ان يملكوا هذه البلاد اذا أغناها الله وأجلاها . فلما غلب أهل الردة جاءت بنو ثعلبة وهي كانت منازلهم لينزلوها فمنعوا منها ، فاتوا ابا بكر المدينة فقالوا : علام نمنع من نزول بلادنا . فقال : كذبتم ليست لكم ببلاد ولكنها موهبي وتقدي (٩٤) . ولم يعتبهم . وحمل الابرق لخيول المسلمين ، وأرعى سائر بلاد الربرة الناس على بني ثعلبة ثم حماها كلها لصدقات المسلمين (٩٥) . واسكن المجازة ، وهي قرية من أرض اليمامة ، اخلاطا من الناس من موالي قریش وغيرهم بعد مقتل مسيلمة لانها لم تدخل في صلح خالد بن الوليد عندما صالح أهل اليمامة (٩٦) وبهذا المفهوم أصبحت الارض التي فتحها المسلمون ملكا للدولة ، يتولى صاحب الشأن النظر فيها حسب ما يراه منفعة للمسلمين .

واقطع ابو بكر بعض رؤساء القبائل تالفا لهم على الاسلام ، ومن هؤلاء مجاعة الحنفي حيث اقطع الخزيمة في اليمامة (٩٧) ، واقطع عينة بن حصن قطيعة ، وكتب

له كتابا الا ان عمر رفض ختم الكتاب ورده (٩٨) . وأقطع أبو بكر لغايات احياء الارض واستصلاحها الزبير بن العوام ، فأقطعه الجرف والقناة ، والقناة واد يأتي من الطائف ويصل الى قبور الشهداء بأحد (٩٩) . وأقطع عبد الرحمن بن زيد الخطاب بعد مقتل والده في اليمامة ، ولم يشتر البلاذري الى مكان الاقطاع (١٠٠) . وتشير بعض المصادر الى ان ابا بكر اقطع طلحة بن عبيد الله أرضا ، فأتى طلحة عمر بالكتاب ، فقال : اختم على هذا . فرفض عمر وقال : اكل المسلمون اعطي مثل ما اعطاك فجاء طلحة الى ابي بكر وقال : والله ما ادري انت الخليفة ام عمر ؟ فقال بل انا : ولكنه ابنى (١٠١) .

القطائع في عهد عمر بن الخطاب :

لم تختلف وجهة نظر عمر بن الخطاب عن وجهة نظر ابي بكر حيث قال : « لنا رقاب الارض » (١٠٢) وهذا يعني ان الارض اصبحت ملكا للدولة ايضا ويشير الطبري الى ذلك فيقول : فسواد العراق أخذ عنوة ، فدعي اهله الى الرجوع ، فمن اجاب فعليه الجزية وله الذمة ، ومن ابى صار ماله فيئا ، فلا يحل بيع شيء من ذلك الفبيء فيما بين الجبل الى العذيب من أرض السواد ولا في الجبل (١٠٣) . وأرض مصر كسواد العراق (١٠٤) ، وكذلك أرض الشام الا المدن خاصة (١٠٥) . وقد اقر عمر اهل البلاد في الشام على اراضيهم مقابل دفع الجزية ويكونوا عمارا للارض (١٠٦) . ووجهة نظر عمر بهذا الخصوص ان المرب لم يكن لهم طاقة بعمارة الارض فطلب منهم ان يتركوها لاهلها مقابل دفع الجزية (١٠٧) . ومن مفهوم هذه الملكية للأراضي رجع عمر عن وعده لجريز بن عبد الله وقومه عن نقله لهم بربع السواد وقال : اني قاسم مسؤول ، ولولا ذلك لسلمت لكم ما قسمت لكم ولكن ارى ان يرد على المسلمين (١٠٨) .

وقد ابدى عمر بن الخطاب تشددا في بيع هذه الاراضي او اقطاعها : ففي مجال البيع قال لعتبة بن فرقد عندما اشترى أرضا من أرض الخراج ، ممن اشتريتها ؟ قال : من اهلها قال : فهؤلاء اهلها (للمسلمين) ابعتموه شيئا . ؟ قالوا : لا . قال : فاذهب واطلب مالك حيث وضعته (١٠٩) .

وعن سيف ان جريز بن عبد الله البجلي اشترى من أرض السواد صافية على شاطئ الفرات ، فأتى عمر فأخبره ، فرد ذلك الشراء وكرهه ونهى عن شراء شيء لم يقتسمه اهله (١١٠) ، وكأنه أراد ان تبقى هذه الارض ملكا للمسلمين اجمع لا تباع ولا تورث (١١١) ، في حين وخص البيع في الاراضي التي بقيت بيد اهلها عند فتحها كأرض الحيرة وبانقيا واليس وصلوبا وغيرها (١١٢) . وقد استثنى الخليفة ايضا من الارض

الخراجية تلك الاراضي التي أطلق عليها اسم الصوافي حيث ترك امرها الى الخليفة ليجيز منها ويعطي من كان له غناء في الاسلام ويضع ذلك مواضعة ولا يحايي به (١١٣). واعتبرت الصوافي في العراق كل أرض كانت لكسرى ومرابته ، وكل أرض جلا عنها اهلها ، ولم يبق بها ساكن ولا عامر ، ومفايض الماء ، وكل دير بريد ، والآجام ، وأرض من قتل في المعركة (١١٤) . وعندما مسح عثمان بن حنيف أرض السواد امره ان لا يمسح تلا ولا اجمة ولا سبخة ولا مستنقع ماء ولا ما لا تبلفه المياه (١١٥) . وبهذا المعنى فان الصوافي تمثل خمس الدولة من أرض الفياء يحق للخليفة التصرف به ووضعه كما يرى لمصلحة الدولة .

وفي الشام ومصر فان الاشارات عن طبيعة أرضها قليلة ، وقد طبق عليها ماطبق على أرض السواد . ويذكر البلاذري (١١٦) ان كل عشري بالشام فهو ما جلا عنه اهله فأقطعه المسلمون فأحيوه ، وكان مواتا لا حق فيه لاحد فأحيوه . كما يذكر ابن عساكر بعض الصوافي التي كانت لبطارقة الروم في الشام (١١٧) . أما مصر فالاشارات الى القطائع فيها تكاد تكون معدومة ، ولم يرد فيها الا قطيعة واحدة كما سنرى .

اما من ناحية القطائع فقد اتخذت الاشكال التالية :

— خدمة النفع العام : فقد أقطع عمر اقواما يقدمون خدمات عامة للدولة ، ومن

بين هؤلاء نافع بن الحارث الثقفي الذي أقطع عشرة أجرة في البصرة ، لانه كان اول من افتلا خيلا ليغزو عليها المسلمون . واشترط عمر أن لا تضر هذه القطيعة بمسلم ولا معاهد ولا تقطع شربا ولا طريقا وليس لاحد فيها حق (١١٨) . ويذكر ابن دريد أنه أقطعه ثلاثماية جريب ، ولم يقطع بصريا غيره (١١٩) ، ولكن يبدو ان الرواية الاولى أقرب الى الواقع .

وفي الشام طلب اناس ان يقضمهم أرضا من صوافي اندركسيان بدمشق لتكون مربطا لخيولهم فأقطعهم ذلك . لكن عمر عدل عن قطيعته عندما استغلوا القطيعة لغير الغايات التي أقطعوا من أجلها ، فأمر عمر برد الأرض وأغرمهم لما زرعوا فيها (١٢٠) .

— احياء الأرض واستصلاحها : فقد أقطع أرضا مواتا من عقيق المدينة لعدد من

الصحابه أمثال خوات بن جبير والزبير بن العوام (١٢١) ، وأقطع عليا أرضا ببنبع (١٢٢) . ويذكر ابن دريد ان عمر أقطع عثمان بن ابي العاص الشط الذي عرف باسمه بالبصرة (١٢٣) . ويوضح ابن زنجوية شكل هذا الاقطاع ويقول : جاء عثمان بن ابي العاص الى عمر وقال له : يا امير المؤمنين ان عندنا اجمة ليست في يد احد فأقطعنيها فأعمرها ، فتكون فيها منفعة لعيالي ومنفعة للمسلمين ، فكتب له بذلك (١٢٤) .

— **لمن كان له غناء في الاسلام :** وهذه لم يتوسع بها عمر ، ولم ترد الا اشارة واحدة لهذا الشكل من القطائع . فقد كتب عمر الى عثمان بن حنيف أن يقطع جريرا بن عبد الله البجلي قدر ما يقوته لا وكس ولا شطط . فكتب عثمان الى عمر : ان جريرا قدم علي بكتاب منك تقطعه ما يقوته ، فكرهت ان امضي ذلك حتى اراجعك فيه . فكتب اليه عمر : ان قد صدق جرير ، فأنفذ ذلك ، وقد أحسنت في مؤامرتي (١٢٥) . واقطع عمر أيضا أبا موسى الاشعري ، وطلحة بن عبيد الله ، والزبير بن عمرو وأبا منزر . ويرى الطبري أن هذه القطائع على وجه النفل من خمس مما آفاه الله (١٢٦) .

— **تالفا لبعض رؤساء القبائل :** فقد أقطع عمر قوما من اشراف دمشق كابن بحدل وابن مدلج العذري دورا في دمشق خرج منها اهلها من الروم (١٢٧) . واقطع مجاعة الحنفي أرضا بالربا بحجر (١٢٨) .

— **لنواحي الحاجة والاعاشة ،** فقد خير عمر أزواج الرسول (ص) بين أن يعطيهن الأرض أو يضمن لهن الوسوق كل عام (٨٠ وسقا تمرا و ٢٠ وسقا شعيرا) فاختلفن ، فممنهن من اختار الوسوق ، ومنهن من اختار أن يضع لهن الأرض . فكانت عائشة وحفصة ممن اختار الوسوق (١٢٩) . واقطع فاخته بنت عتبة بن سهيل وزوجها عبد الرحمن بن الحارث خطة بالمدينة فأوسع لهما . فقبل أكثر لهما يا أمير المؤمنين قال : عسى الله أن ينشر منهما ولدا كثيرا ورجالا ونساء (١٣٠) ، واقطع سندر أو ابن سندر مولى رسول الله (ص) أرضا بمصر . ويذكر ابن سعد (١٣١) : لما ولي عمر قال لسندر : اختر ان شئت ان أجرى عليك ما أجرى أبو بكر ، وان شئت اكتب اليك الى الامصار . قال : اكتب الى مصر فانها أرض ريف . فكتب عمر الى عمرو بن العاص : اما بعد فان سندر قد توجه اليك فاحفظ فيه وصية رسول الله (ص) فقطع له عمرو بارض مصر أرضا واسعة ودارا ومعاشا ، فعاش فيها ما عاش ، فلما مات قبضت في مال الله .

وكثرت القطائع في عهد عمر لغايات السكن ، فقد اقطع الناس دورا في الكوفة والبصرة ، والمدائن ، والموصل والحديثة ومدن الشام والفسطاط (١٣٢) .

واجاز عمر القطائع لغايات الدفاع وترتيب المسالج في الثغور ، فقد كتب الى ابي عبيدة : ان رتب بانطاكية جماعة من المسلمين اهل نيات وحسبة ، واجعلهم مرابطة ولا تحبس عنهم العطاء . ولما ولي معاوية كتب اليه بمثل ذلك (١٣٣) . ولما طالب أهل البصرة باقتسام أرضها ، قسم عليهم ما كان لكسرى فصار فيئا على ان يؤدوا الخمس الى الوالي ، فأجابهم عمر الى ذلك ، فكانت قطائع أهل البصرة نصفين : نصفها مقسوم ، ونصفها متروك للعسكر والاجتماع (١٣٤) .

ومما تقدم فان عمر قد اتخذ لنفسه قاعدة ثابتة في شأن القطائع تمثلت بعدم منحها الا اذا رأى اسبابا موجبة لذلك ، كما ان من اقطعهم كانت قطائعهم من الصوافي وهي ارض الفياء أو من موات الارض ، وان هذه القطائع كانت على وجه النفل من خمس ما أفاء الله كما ذكرت .

القطائع في عهد عثمان :

للهولة الاولى يخيل للناظر ان القطائع في عهد عثمان قد اتخذت اتجاهها سلبيا في حركة الاقطاع . ويرى بعضهم ان ذلك ناتج عن نظرة عثمان للتصرف في اموال الدولة ، وحصيلة للظروف التي استجدت في خلافته (١٢٥) . صحيح ان احياء الاراضي واستثمارها أدى الى زيادة اقبال الناس على شراء الارض والمضاربة فيها ، وهذا أدى الى ارتفاع اسعارها ، الا ان هذا الاقبال لم يخرج عن القواعد التي سنّها الرسول (ص) ومن جاء بعده .

ونلمح اثر هذه الصورة القائمة عن القطائع في عهد عثمان فيما يذكره يحيى بن آدم من قوله : لم يقطع الرسول (ص) الارضين ولا أبو بكر ولا عمر ، وان أول من أقطعها عثمان وباعها عثمان (١٢٦) . وتابعه ابن عساكر وقال : لم يقطع أبو بكر ولا عمر ولا علي ، وأول من أقطع القطائع عثمان ، وبيعت الارض في خلافة عثمان (١٢٧) . وهذه الاقوال لا تتفق مع قول أبي يوسف حيث قال : أقطع الرسول (ص) اقواما ، وان الخلفاء من بعده اقطعوا ، ورأى رسول الله (ص) الصلاح فيما فعل من ذلك اذ كان فيه تألف على الاسلام وعمارة للارض ، وكذلك الخلفاء انما اقطعوا من رأوا ان له غناء في الاسلام أو نكاية للعدو ، ورأوا ان الافضل ما فعلوا (١٢٨) .

ولالقاء الضوء على طبيعة القطائع في عهد عثمان لابد من الحديث على ارض السواد ، لان هذه القطائع تتركز في مناطق السواد بينما تكاد تكون الاشارات قليلة عن الاقطاع في مصر أو بلاد الشام . وربما لا نبتعد عن الحقيقة كثيرا اذا قلنا ان معظم الاراء الفقهية التي تحددت فيما بعد كانت تتركز على ارض السواد .

لقد حدد أبو عبيد ارض السواد من لدن تخوم الموصل مارا مع الماء الى ساحل البحر ببلاد عبادان شرقي دجلة هذا طوله ، وأما عرضه فحدّه منقطع الجبل من ارض حلوان الى منتهى طرف القادسية المتصل بالعذيب من ارض العرب (١٢٩) . وضمن هذه الحدود وجدت الصوافي التي اصفها عمر بن الخطاب كما رأينا . واعتبر السواد فينا موقوفا على المسلمين ، وأهله عمالا فيه للمسلمين بكراء معلوم يؤدونّه ، ويكون باقي

ما تخرج الارض لهم ، وهذا لا يجوز الا في الارض البيضاء ، ولا يكون في النخل والشجر (١٤٠) . وقد قدرت المساحة بـ ٣٦ الف الف جريب (١٤١) . وعلى ضوء التحديد السابق فان البصرة من ارض السواد (١٤٢) . وذكر ابو حنيفة انها من الارض التي احياها المسلمون ، وما أقطعه الخلفاء من القطائع التي لا حق فيها لمسلم ولا معاهد ، يكون ما يجتبي منهم مجرى على الخراج (١٤٣) . والى مثل ذلك أشار أبو يوسف وقال : ارض البصرة وخراسان عندي بمنزلة السواد ، وما افتتح في ذلك عنوة فهو ارض خراج وما صولح عليه فعلى ما صولح عليه ، لا يزداد عليهم ، وما أسلم عليه أهله فهو عشري (١٤٤) .

فاذا ادركنا حدود ارض السواد ، ومعرفة مناطق زراعة النخيل والشجر . ومناطق الصوافي وهي ارض جلا عنها أهلها ، فلم يبق بها ساكن ولا عامر (١٤٥) فحكمها في الاقطاع كحكم عادي الارض ، والمناطق التي لم يمسحها عثمان بن حنيف من ارض السواد ، أمكن على ضوء ذلك بيان طبيعة القطائع التي أقطعها عثمان ، وهذه القطائع تمثلت بما يلي :

احياء الارض الموات : تحتل مناطق البصرة المركز الاول في المصادر من حيث القطائع التي تمت بها ، فالبصرة كانت من ارض الموات كما رأينا ، وبالتالي فلا حق لمسلم فيها ولا معاهد .

لقد اقطع عمر بن الخطاب كما رأينا عثمان بن ابي العاص اجمة في ارض البصرة ، وفي عهد عثمان أقطع سباحا كما يذكر ابن زنجوية (١٤٦) ، فاستخرجها وأحياها ، والسباح موات كلها ، وكذلك الارض التي يغلب عليها الفياض ، والاجام ، ثم استخرجها مستخرج ، كانت كالموات يحييها . وذكر أبو عبيد (١٤٧) أن ارض (المستنقعات) اذا عولجت بنزع الماء منها حتى ينضب عنها فهي كالارض يحييها ، فتكون لمن فعل ذلك . وذكر قدامة بن جعفر هذا الاقطاع وقال (١٤٨) : « اقطع عثمان ، عثمان بن ابي العاص شط عثمان بالبصرة ، فان البصرة كلها كانت يومئذ سباحا ، فأقطعه اياها فاستخرجها وأحياها . والسباح موات ان كانت لا تنبت الا بعلاج ، وكذلك الارض يغلب عليها الفياض والاجام ، وكذلك الارض التي يركبها الماء ، ويقسم فيها حتى يحول بين الناس وازدراعها والانتفاع بها كالبطائح » .

وتشير بعض المصادر ان هذا الاقطاع قد اشتراه عثمان بن عفان بدار له في المدينة وزادها في المسجد في رواية . وفي اخرى انه اشتراها بمال له بالطائف (١٤٩) . ويبدو أن المساحة التي أحياها عثمان بن ابي العاص كانت كبيرة حتى أنه منح لاختيه حفص الحفصان ، ولاختيه أمية الاميتان ، ولاختيه المغيرة المغيرتان ، وحكما لاختيه

الحكم بن ابي العاص ، ونهر الارحاء لابن عمرو بن ابي العاص الثقفي (١٥٠) . ويقدر ابن قتيبة مساحة هذا الاقطاع باثني عشر ألف جريب (١٥١) . ويخطئ ياقوت (١٥٢) عندما يذكر ان نهر مطرف في البصرة قطعة من عثمان للحكم بن ابي العاص عم عثمان ، والواقع ان الحكم هذا هو الحكم الثقفي حيث لا تشير المصادر الى اقطاع عثمان للحكم بن العاص الاموي .

والاقطاع الاخر في البصرة كان لعبد الله بن عامر . وتشير المصادر الى ان ابن عامر كان مهتما باستصلاح الاراضي . وذكر الزبيري انه كان لا يعالج أرضا الا ظهر في الماء (١٥٣) . ومن الاراضي التي قام باستصلاحها نجاج الذي سمي باسمه ، وهو موضع يقع بالقرب من البصرة على طريق مكة ، والجحفة وهي بستان نخيل يقع بالحجاز بينه وبين مكة مسيرة ليلتين (١٥٤) ، والقريتين . وانبط عيونا تعرف بعيون ابن عامر ، بينها وبين النجاج ليلة على طريق مكة ، وحفر الحفيرة ثم حفر السمينية ، واتخذ بقرب قباء قصرا ، واتخذ بعرفات حياضا ونحلا ، واحفر بالبصرة نهرين احدهما في المشرق ، والاخر الذي يعرف بأم عبد الله وهي أمه . وحفر نهر الابلة ، وكان يقول : لو تركت لخرجت المرأة في حداقتها على دابتها ، ترد كل يوم على ماء وسوق حتى توافي مكة (١٥٥) .

ومن القطائع التي أحيها ابن عامر في البصرة أيضا الارض التي حفر فيها نهر الاساورة ، ونهر نافذ نسبة لمولاه نافذ ، ونهر حبيب نسبة الى حبيب بن شهاب من ولد سامة بن لؤي كان له قدر بالبصرة فمنحه اياها ابن عامر (١٥٦) . وقد بين ابن خياط طبيعة القطائع وقال : افتتح ابن عامر فيض البصرة من الطازات ، فشقه وسط البصرة ، وحفر نهر الاساورة حتى بلغ الشباك ، واحفرت امه دجاجة بنت الصلت نهرها الذي يقال له نهر أم عبد الله وسط البصرة في سوقها (١٥٧) .

ونلمح موقف اهل العراق من احياء ابن عامر ما اورده البلاذري انه عندما حفر نهر أم عبد الله جاءه حارثة بن بدر الغداني فقال له : لم أر أعظم بركة من هذا النهر يسقى منه الضعفاء من ابواب دورهم ، ويأتيهم منافعهم فيه الى منازلهم ، وهو مفيض لمياههم . ولما تولى زياد العراق قال له : ما رأيت شرا منه ، ينز من دورهم ، ويفيضون له في منازلهم ، ويفرق فيه صبيانهم (١٥٨) .

ويبدو ان عثمان نفسه قد كان له احياء في البصرة حيث يذكر البلاذري ان خليج بنات نائلة نسبة الى نائلة الفرافصة الكلبية، وكان عثمان اتخذ هذا الخليج ، وساقه الى أرض استخرجها ، واعتملها (١٥٩) . ومما تقدم يمكن القول ان الارض التي اقطعت

في البصرة هي من الارض الموات ، ومن حق الخليفة ان يقطعها لمن يرى لان في ذلك عمارة للبلاد واراد على المسلمين من تعطيله (١٦٠) .

واقطع عثمان القطائع العسكرية خاصة في مناطق الثغور لما لها من اهمية في حماية ارض المسلمين . ومنذ اللحظة التي تولى بها الخلافة كتب الى معاوية يأمره بتحسين السواحل وشحنها واقطاع من ينزلها اياها القطائع (١٦١) . ولم يقف عند هذا الحد بل امر معاوية ايضا ان يعد في جميع سواحل بلاد الشام اذا غزا او اغزى جيوشا سوى من فيها من الرتب ، وان يقطع الرتب الارضين ، ويعطيهم ما جلا عنه اهله من منازل . وقد ادى ذلك الى اقبال الناس والانتقال الى السواحل من كل ناحية (١٦٢) ، وبهذه الطريقة حصن معاوية انطربوس ومرقبة وبانياس واللاذقية وجبله وبيت سلمية (١٦٣) .

اما في سواحل مصر فلم يرد اقطاع كالشام بل امر عثمان عبد الله بن سعد بن ابي السرح ان يلزم في الاسكندرية رابطة لا تفارقها ، وان يدّر عليهم الارزاق (١٦٤) . وفي الجزيرة طلب عثمان من معاوية ان ينزل العرب مواضع نائية عن المدن ، ويأذن في اعمار الارضين التي لا حق لاحد فيها ، فأنزل بني تميم الرابية ، وأنزل المازحين والمديبر اخلاطا من قيس وأسد وغيرهم ، ورتب ربيعة في ديارها على ذلك ، وفعل مثل ذلك في جميع ديار مضر (١٦٥) .

وفي ارمينية كتب عثمان الى معاوية ان يشخص الى حبيب بن مرة من اهل الشام والجزيرة قوما يرغبون في الجهاد والغنيمة . فبعث اليه معاوية الف رجل أسكنهم في قالقلا وأقطعهم بها القطائع وجعلهم رابطة بها (١٦٦) . وفي اذربيجان سمح عثمان لمن نزع اليها من الكوفة والبصرة والشام ان يملكوا ما يفلبون عليه ، كما سمح لهم بشراء الارض من العجم . وقد أدت هذه الاجراءات الى التجاء القرى المجاورة اليهم للخفارة وصار أهلها مزارعين لهم (١٦٧) .

وفي قبرص اسكن معاوية سنة ٣٣ هـ اثني عشر الفا كلهم أهل ديوان ، نقل بعضهم من بعلبك ، فبنوا فيها المساجد ، ومدينة ، وأقاموا يعطون الاعطية (١٦٨) .

ويلاحظ ان الغاية من هذه القطائع هي تقوية الثغور ، ومن المؤكد ان هذه الاقطاعات كانت البدايات الاولى لنظام الربط الاسلامية (١٦٩) .

واقطع عثمان لغايات السكن ، ومن الذين اقطعهم العباس بن ربيعة الذي اقطعه دارا في البصرة (١٧٠) ، واقطع حمران بن أبان مولاة دارا بالبصرة بعد أن غرّبه من المدينة (١٧١) واقطع آل الحكم دورا بناها (١٧٢) واسكن بني حرب من عائلة قريش في

بني شيبان قرية بالشام (١٧٣) ، واقطع لغايات الحاجة حبي أم مالك الدار مولى
عمر بن الخطاب (١٧٤) .

ومما تقدم نرى ان غايات هذه القطائع كالغايات التي كانت في عهد عمر بن الخطاب ،
والتوسع الذي جاء في عهد عثمان كان ناتجا من عمليات بيع الاراضي التي سمح بها
عثمان بن عفان في سنة (٣٠٠) هجرية . ويشير الطبري الى ان عثمان جمع أهل
المدينة وقال : يا أهل المدينة ان الناس يتمخضون بالفتنة ، واني والله لا تخلصن لكم
الذي لكم حتى انقله اليكم ان رأيتم ذلك . فهل ترونه ياتي من شهد مع أهل العراق
الفتوح فيه فيقيم معه في بلاده . فقام أولئك وقالوا : كيف تنقل لنا ما افاء الله علينا
يا امير المؤمنين ! فقال : نبيعهما ممن شاء بما كان له بالحجاز ففرحوا وفتح الله عليهم
به امرا لم يكن في حسابهم (١٧٥) .

ويعطي ابن زنجوية نقلا عن الشعبي تفصيلا أكثر حيث يقول : لما ولي عثمان
كان الرجل يقدم عليه ، له الشرف في قومه من أهل اليمن والطائف او عمان او
البحرين او حضرموت او اليمامة فيقول : يا امير المؤمنين اني رغبت في الهجرة ، وخلفت
ارضا نفيسة ، وذلك ان هؤلاء أهل قرى وعقد ومساكن . فيقول عثمان فانا معوضك
فيها ، وتجعل ارضك صافية للمسلمين (١٧٦) . وفعلوا ذلك واشتراه رجال من كل
قبيلة وجاز لهم عن تراض منهم ومن الناس واقرار الحقوق (١٧٧) .

ومن الذين عوضهم عثمان الاشعث بن قيس اخذ ما له بحضرموت واقطعه
طيزناباذ (١٧٨) ، وعوض طلحة بن عبيد الله النشاستج ببئر اريس ، واخذ ماله
بحضرموت (١٧٩) ، وفي رواية اخرى ان طلحة اشترى بحصته من خيبر نصيب من شهد
القادسية والمدائن من أهل المدينة ممن اقام ولم يهاجر الى العراق (١٨٠) ، وقام طلحة
بتعميرها حتى عظم دخلها فقال سعيد بن العاص عندما قيل له ان طلحة جواد : ان
من له مثل نشاستج لحقيق ان يكون جوادا ، والله لو ان لي مثله لاعاشك الله به
عيشا رغيدا (١٨١) .

وعوض الزبير بن العوام ما والى دير عبد الرحمن ، وخباب بن الارت اشتينيا
(استينيا) ، ووائل بن حجر الحضرمي ما والى زرارة ، وعدي بن حاتم الطائي الروحاء ،
وابا مريد الحنفي أرضه بالاهاوز بنهر تيري ، ونافع بن الحارث بن كلدة الثقفي
قطيعته التي بشط عثمان بالبصرة ، وخالد بن عرفة العذري حليف بني زهرة أرضه
بحمام عمر ، وابا موسى الاشعري قطيعة بحمام عمرة ، واقطع اناسا من أهل البصرة
واناسا من أهل الكوفة واناسا من أهل المدينة قطائع كثيرة (١٨٢) .

واشترى مروان بن الحكم بمال كان له اعطاه عثمان نهر مروان ، وهو يومئذ اجمة ، واشترى منه رجال من القبائل بالعراق اموالا كانت لهم في جزيرة العرب من اهل المدينة ومكة والطائف واليمن وحضرموت (١٨٣) .

وتختلف المصادر بشأن الصحابين الخمسة الذين اقطعهم عثمان ، ففي حين ذكر ابو عبيد (١٨٤)، والطبري (١٨٥) والحنبلي (١٨٦) أسماء الزبير وخباب بن الارت وابن مسعود وعمار بن ياسر وابن هبار ، يذكر ابن زنجوية (١٨٧) سعد بن مالك وابن مسعود وخبابا والزبير واسامة بن زيد . أما البلاذري (١٨٨) فيذكر قائمة ثالثة مكونة من عبد الله بن مسعود واقطع ارضا بالنهرين (النهر بيل) ، وعمار بن ياسر استينا (سنيئا) ، وخباب بن الارت صعنيا (صعني) ، وسعد بن مالك قرية هرمز ، وطلحة بن عبيد الله النشاستج، واسامة بن زيد ارضا باعها ، وكان ابن مسعود وسعد بن مالك يعطيان ارضهما بالثلث والرابع .

وهذه الاماكن جميعا من صوافي السواد ، واستدل ابو عبيد على ذلك من ان هرمز كان احد الاكاسرة، وان عثمان اقطع من تلك الارضين التي لم يبق له رب (١٨٩) . ويذكر الطبري ان ما اعطي كان من باب الفياء (أي الصوافي) ، وبموافقة من اصحابه وبمبادلة من عقارهم (١٩٠) . ومن حق الخليفة ان يمنح من خمس الدولة ، وبهذا يكون قد اقطع مما ليس له مالك ، ولم يكن حقا لمسلم او معاهد . واتهام عثمان بأنه قد اقطع من ارض السواد وأضر بالخراج كان نتيجة اختلاط الامر في شأن ارض السواد الخارجية والصوافي التي كانت فينا للمسلمين ، يؤيد ذلك ما ذكره ابو عبيد (١٩١) بقوله : واما اقطاع عثمان من اقطع من الصحابة ، وقبولهم اياه ، فان قوما قد تأولوا ان هذا من السواد . وقد سالت قبصة : هل كان فيه ذكر السواد؟ فقال : لا . فان يكن كما تأولوا فانه عندي من الاصناف التي كان عمر اصفها من ارض السواد .

وكان ابن زنجوية اكثر وضوحا في هذا الشأن حيث قال (١٩٢) : « اقطع عثمان من اقطع من الصحابة وقبولهم اياه فان اقواما قد تأولوا ان هذا من السواد ، فان لم يكن كما تأولوا فانه عندي من الاصناف التي كان عمر اصفها من ارض السواد » . وان اعطى من الصوافي رأي ان عمارتها ارد على المسلمين ، واوفر لخراجها من تعطيها ، فاعطى من رأى اعطاءه ان يعمرها كما يعمرها غيرهم ، يؤدون عنها ما يجب للمسلمين عليهم (١٩٣) .

ويذكر الحنبلي ان قطائع عثمان كانت من موات السواد (١٩٤) ، ومن قبله أشار ابو هلال العسكري الى بعض هذه القطائع فقال (١٩٥) : واقطع عثمان طلحة أجمة الجوف ، وهو موضع النشاستج . ويبدو ان سعيد بن العاص قد تردد باقطاعه لانها تصل بين البر والبحر ، فيملك ارضا ونهرا كان له . فكتب عثمان الى سعيد : ويحك انفذك فاني اتخوف عليك ففعل (١٩٦) . ومما يؤكد كذلك ان اقطاع عثمان لم يكن من السواد ما أورده أبو عبيد حيث قال (١٩٧) : سألت قبيصة هل كان فيه ذكر السواد ؟ فقال لا . فان لم يكن كما تناولوا فانه عندي من الاصناف التي كان عمر أصفاهها من ارض السواد . وربما كانت كثرة الاحياء التي قام بها بعض الصحابة قد اثارث حفيظة أولئك الذين لا سابقة لهم ولا قدمة (١٩٨) فاتهموا عثمان بادرار القطائع والارزاق والاعطيات على اقوام بالمدينة ليست لهم صحبة من النبي (ص) ثم لا يفزون ولا يذبون (١٩٩) .

وفي هذا المجال يبقى النص الذي أورده سيف عن هذه القطائع بقوله : فان يكن عثمان أخطأ فالذين قبلوا منه الخطأ أخطأ ، وهم الذين اخذنا عنهم ديننا (٢٠٠) مفسرا بعدم خطأ عثمان . ويستدل على ذلك ما أورده ابن سعد من حديث دار بين علي بن ابي طالب وعمران بن ابي طلحة بن عبيد الله حيث قال علي لعمران : اما انا لم نقبض ارضكم هذه السنين ، ونحن نريد ان نأخذها ، انما اخذناها مخافة ان ينتهبها الناس ، وامر بدفع ارضه اليه وغلاتها خلال مدة الاحتجاز (٢٠١) .

ودليل آخر على عدم اكثار عثمان من اقطاع الصوافي او اقطاع الارص الخراجية ما أورده اليعقوبي : وبقيت (الصوافي) على حالها في العراق ، فقد ولى معاوية عبد الله بن دراج مولاه خراج العراق ، وكتب اليه ان احمل من مالها ما استعين به . فكتب اليه ابن دراج يعلمه ان الدهاقين أعلموه انه كان لكسرى وآل كسرى صوافي يجتبون مالها لانفسهم ولا يجري عليها مجرى الخراج ، فكتب اليه ان احص تلك الصوافي ، واستصفها واضرب عليها المسنيات . فقام ابن دراج واستخرج الصوافي فبلغت جبايته خمسين ألف درهم من ارض الكوفة وسواها . وكتب الى عبد الرحمن بن ابي بكرة بمثل ذلك في ارض البصرة والشام والجزيرة واليمن (٢٠٢) .

اما قطائع عثمان بالشام فلم ترد الا اشارة واحدة عند ابن عساكر حيث يقول كتب معاوية في امرته على الشام ان الذي أجراه من الرزق في عمله ليس يقوم بمؤن من يقدم عليه من وفود الاجناد ورسلا أمرائهم ، ومن يقدم عليه من رسل الروم ووفودها . ووصف في كتابه صفايا اندركسيان بدمشق وقبيس بالبلقاء وغيرها وسأله ان يقطعه اياها ليقوى بها على ما وصف له ، وانها ليست من قرى اهل الذمة ولا الخراج فكتب له عثمان بذلك (٢٠٣) .

وبعد هذا العرض للقطائع التي تمت في عهد عثمان نلاحظ انه لم يخرج عن دوافع الاقطاع التي كانت في عهد عمر بن الخطاب ، وكل ما حدث انه قد سمح بعملية تبادل الاراضي ، والتبادل تم في ارض الصوافي التي يخص الدولة خمسها ، وليس من ارض الخراج ولم يدرك البعض شرعية هذا الاجراء فاعتبروه مأخذا على عثمان ومضرا بضريبة الخراج .

القطائع في عهد علي بن ابي طالب :

لم يبرز موقف علي بن ابي طالب من القطائع بصورة جلية نظرا لانشغاله بالحروب . ويذكر ابن ابي الحديد ان عليا وعد في اليوم التالي لانتخابه ان كل قطعة اقطعها عثمان ، وكل مال اعطاء من الله فهو مردود في بيت المال (٢٠٤) . ويبدو ان عليا قد عدل عن هذه الفكرة ، واعاد ارض طلحة في السواد الى ابنه عمران مع غلاتها خلال مدة الاحتجاز كما رأينا .

وترد اشارات في زمن علي الى نزاعات كانت تدور في مناطق السواد ، حيث يذكر ابن آدم ان خلافا نشب بين اهل السواد ، فأرسل اليهم علي مائة فارس فيهم ثعلبة بن يزيد الحماني . فلما رجع ثعلبة قال في مسجد بني حمان : لله علي ان لا أرجع الى السواد مما رأى فيه من الشر (٢٠٥) ويذكر أبو عبيد أن عليا قد هم بتقسيم السواد على المسلمين (٢٠٦) ، ولكن عليا لم ينفذ ذلك خشية أن يضرب الناس بعضهم بعضا (٢٠٧) .

اما من ناحية اقطاعه القطائع فلم يرد عنه الا قطعة اقطعها لكردوس بن هانيء فسميت الكردوسية ، وأخرى لسويد بن غفلة الجعفي ، استقطعه ، فكتب اليه هذا ما اقطع علي السويد ارضا لذا ذويه ما بين كذا الى كذا وما شاء الله (٢٠٨) .

شروط القطائع :

استمد الفقهاء من الممارسات العمنية في عهد الرسول (ص) والخلفاء من بعده شروطا للقطائع ، وصاغوها بمعايير فقهية . وقد تمثلت بما يلي :

● لا يجوز للامام ان يقطع ما كان تابعا لبعض القرى كالمراعي ، والمحتطب حيث اعتبرت من حق اهل القرية . والحد الفاصل ان يسمع صوت الرجل من ادنى الارض المملوكة له ، فما لم يسمع صوته فيه ليست بتابعة لقريرتهم (٢٠٩) . واستند الفقهاء بذلك

عن ما أورده ابن سعد من أن حريث بن حسان الشيباني سأل رسول الله (ص) أن يكتب له كتابا بالدهناء خاصة دون تميم ، وكانت الدهناء مرعى لبني بكر بن وائل وتميم فوافق الرسول (ص)، وهم بالكتابة اليه ، الا ان امرأة تدعى قبلة بنت مخزومة كانت في وفد تميم قالت لرسول الله (ص) : انه لم يسألك السوية من الارض اذ سألك ، انما هذه الدهناء عندك مقيد الجمل ومرعى الغنم ونساء بني تميم وابناؤها وراء ذلك (٢١٠) . واعتبر ابو يوسف المقابر من المرافق ايضا (٢١١) .

● ان الاقطاع لا يكون الا فيما ليس له مالك ، ومن عفو البلاد التي لا ملك لاحد عليها ولا عمارة توجب ملكا لاحد سواء كان من المسلمين او المعاهدين (٢١٢) . ومن ذلك ان عمر كتب الى سعد ان يقطع سعيد بن زيد أرضا ، فأقطعه أرضا لبني الرفيل ، فأثنى ابن الرفيل عمر فقال : يا امير المؤمنين على ما صالحتمونا ؟ قال على أن تؤدوا الجزية ولكم أرضكم واموالكم واولادكم . قال يا امير المؤمنين اقطعت أرضي لسعيد بن زيد . فكتب الى سعد ان يرد عليه أرضه ، ودعاه الى الاسلام فأسلم ، ففرض له عمر سبعمائة وجعل عطائه في خثعم (٢١٣) .

● أن يكون المقطع اليه مسلما ، فلا يجوز احياء الكافر الذي في دار الاسلام لانه نوع تملك ينافيه كفر الحربي ، فنافاه كفر الذمي كالارث من المسلم ، ولكن يجوز الاحتطاب والاحتشاش (٢١٤) .

● لا يجوز اقطاع المال الظاهر العين الحاضر النفع كالشجر والنخل ، ويجوز في الارض البيضاء . وعلى اقطاع الزبير نخلا بان ذلك من خمس الرسول (ص) الذي هو سهمه ، لان النخل ظاهر العين . وفي رواية اخرى ان هذه الارض كانت من الارض الموات التي اقطعها الرسول (ص) الى سليط الانصاري ، فاستقطعها الزبير فأقطعه اياها (٢١٥) .

● لا يجوز اقطاع ما كان جوهرها المستودع فيها بارزا كمعادن الكحل والملح والقار والنفط ، لان الناس فيه سواء ، يأخذه من ورد اليه . اما المعادن الباطنة فيجوز الاقطاع فيها . واستدل الفقهاء على ذلك عندما استرجع الرسول (ص) ملح مأرب الذي اقطعه الى ابيص بن حمال المازني لاشتراك الناس في الملح (٢١٦) .

● لا يجوز اقطاع أرض الخراج لان رقابها وقف ، وخراجها اجرة ، فتمليك الوقف لا يصح باقطاع ولا بيع ولا هبة ، وضرب يكون رقابها ملكا وخراجها جزية فلا يصح اقطاع ملوك تعين مالكوها (٢١٧) .

● يرى فريق من الفقهاء أن الأرض بمنزلة المال ، فللإمام أن يجيز في بيت المال من كان له غناء في الإسلام ، ومن يقوى به على العدو ، ويعمل في ذلك بالذي يرى أنه خير للمسلمين وأصلح لأمرهم ، وكذلك الأرضون يقطع الإمام منها من أحب الأصناف التي سميت (الصوافي) ، ولا أرى أن يترك أرضاً لا ملك لأحد فيها ولا عمارة حتى يقطعها الإمام فإن ذلك أعمر للبلاد وأكثر للخراج (٢١٨) . ويرى الماوردي (٢١٩) أن أمر الأرض العامر متروك للسلطان فيه بالخيار على وجه النظر في الإصلاح بين أن يستغله لبيت المال كما فعل عمر ، وبين أن يتخير له من ذوي المكنة والعمل من يقوم بعمارة رقبته بخراج يوضع عليه مقدر بوفور الاستغلال ونقصه كما فعل عثمان . ويرى الشافعي أن ليس للإمام إيقاف الأرض ، وعليه قسمتها إلا إذا اتفق المسلمون على إيقافها ورضوا أن لا تقسم (٢٢٠) .

● لما كان الأحياء شكلاً من أشكال القطائع ، فالأحياء لا يكون إلا بالماء ، كاشتقاق أو استخراج عين أو احتفار بئر ، أو بناء ، أو جعل مسناة للأرض ، أو بتجفيف السباح (المستنقعات) (٢٢١) .

● أن يقوم المقطع إليه بعمارة الأرض ، فإذا امتنع عن عمارتها كان حكمها إلى الإمام . ويذكر أبو عبيد أن عمر جعل مهلة الأحياء ثلاث سنين (٢٢٢) . وذكر ابن زنجوية قولاً لعمر جاء فيه : من كانت له أرض فعطها ثلاث سنين لا يعمرها ، فعمرها غيره فهو أحق بها (٢٢٣) . ويبدو أن عمر قد نفذ ذلك ولم يستثن إلا القطائع التي أقطعها الرسول (ص) وقال لأصحابها : لو كانت مني أو من أبي بكر لم أرددها ، ولكنها قطعة من رسول الله (ص) (٢٢٤) . وطبق عمر على من يقوم بأحياء الأراضي المقطعة بتقويم الأرض عامرة وغامرة ، ويقول لأهل الأصل أن شئتم فردوا عليهم ما بين ذلك ، وخذوا أرضكم ، وإن شئتم ردوا عليهم فمن أديم الأرض هي لهم (٢٢٥) . ومن هذا الشرط أيضاً أن يكون المقطع إليه قادراً على عمارة الأرض ، وإذا لم يكن بمقدوره أخذ منه قسم وأقطع للآخرين كما فعل عمر مع بلال بن الحارث المازني في إقطاع العقيق (٢٢٦) .

● تستوفى على القطائع ضرائب كما تستوفى على الأراضي الأخرى . وقد اختلف الفقهاء في هذه الضريبة ، فيرى أبو حنيفة أن البصرة التي أحيائها المسلمون ، وأقطع منها الخلفاء التي لا حق فيها لمسلم ولا معاهد يكون مجرى ما يجبي منهم مجرى مال الخراج (٢٢٧) ، ورأي آخر يرى أن القطائع إذا كانت على الخراج أدى عنها الذي أقطعها الخراج ، وإن كانت من أرض العشر أدى الذي أقطعها العشر إلا إذا غير الإمام قطائع الخراج (٢٢٨) . وفي رأي آخر لأبي يوسف يرى أن القطائع كالصدقة يؤخذ منها

العشر ، وذلك الى الامام ان رأى أن يصير عليها عشرا فعل ، وان رأى ان يصير عليها عشرين فعل ، وان رآها يصيرها خراجا اذا كانت تشرب من انهار الخراج . . وانما يؤخذ منها العشر لما يلزم صاحب الاقطاع من المؤونة في حفر الانهار وبناء البيوت وعمل الارضين (٢٢٩) . ويرى الخوارزمي ان القطائع كالارض التي اسلم عليها اهلها ، والتي احياها المسلمون تدفع العشر (٢٣٠) .

(١) Lambton, Landlord and peasant in Persia, London (1953) p. 10.

وانظر : نصر الله ، محمد علي ، تطور نظام ملكية الاراضي في الاسلام ، دار الحدائق للطباعة والنشر ، بيروت (١٩٨٢) ، ص ٦-٧ . سيشار اليه عند وروده ، نصر الله ، ملكية الاراضي.

(٢) فوزي رشيد ، الشرائع القديمة ، دار شيد للنشر ، بغداد (١٩٧٩) ص ١٢٣-١٢٧ .

(٣) جواد علي ، « مصطلحات الزراعة والري في كتابات المسند » ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، ٦ شوال ١٤٠٥ هـ / حزيران ١٩٨٥ ، م ٣٦ ، ج ٢ ص ٩٠ . وانظر : جواد علي ، « اصول الحكم عند العرب الجنوبيين » مجلة المجمع العلمي العراقي ، (نيسان ١٩٨٠) م ٣١ ص ٧٠ .

(٤) عبد العزيز الدوري ، نشأة الاقطاع في المجتمعات الاسلامية ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، ١٣٩٠ هـ / ١٩٧٠ ، م ٢٠ ص ٧ وانظر ايضا :

I, Ryckmans, L' Institution monarchique en Arabie Meridionale p. 124, 178 - 182.

(٥) الدوري ، نشأة الاقطاع ، ص ٥ وانظر :

N, Pioulevskaia, Les Villes de l'Etat Iranien , Paris (1963) p. 135-6 .

(٦) كريستنسن ، ارثر ، ايران في عهد الساسانيين ، ترجمة يحيى الخشان ، ومراجعة عبد الوهاب عزام ، دار النهضة العربية ، بيروت د.ت ص ٩٦ .

(٧) المصدر السابق ص ٩٩ .

(٨) البلاذري ، احمد بن يحيى (ت ٢٧٩ هـ) ، فتوح البلدان ، راجعه وعلق عليه رضوان محمد رضوان ، دار الكتب العلمية ، بيروت (١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م) ، ص ٢٩٦ . الطبري ، محمد بن جرير (ت ٢١٠ هـ) تاريخ الرسول والملوك ، تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم ، دار المعارف بمصر ، (١٩٦٧) ، ج ٣ / ص ٥٠٣ . ياقوت الحموي ، شهاب الدين ابي عبد الله (ت ٦٢٦ هـ) معجم البلدان ، دار صادر بيروت ، د.ت. مادة طف .

(٩) ابو البقاء الحلبي ، هبة الله (من القرن السادس الهجري) ، المناقب الزيدية في اخبار الملوك الاسديّة ، تحقيق صالح درادكة ومحمد خريسات ، مكتبة الرسالة عمان (١٩٨٤) ج ٢ ص ٤٠٥ ، ٤١٠ .

(١٠) البغدادي ، ابو جعفر محمد بن حبيب (ت ٢٤٥ هـ) المحبر ، اعتنت بتصحيحه ايلزه ليختن ستيتر ، الكتب التجاري للطباعة والنشر بيروت د.ت . ص ٢٥٣ . ابن دويد ، ابو بكر محمد بن الحسن (ت ٢٢١ هـ) ، الاشتقاق ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار المسيرة بيروت ، ط ٢ (١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩) ص ٢٥٣ . ابوالبقاء ، المناقب الزيدية ج ٢ ص ٤٠٣ .

- (١١) ابو البقاء ، المناقب الزيدية ، ج ١ ص ١٠٤ .
- (١٢) الطبري ، تاريخ ج ٢ ص ١٩٢ . الاصلهاني ، ابو الفرج علي بن الحسين (ت ٢٥٦ هـ) الاغانبي ، اعداد لجنة نشر كتاب الاغانبي ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ١٩٧٠ هـ / ١٩٧٠ ج ٢ ص ١٠٣ .
- (١٣) ياقوت ، معجم البلدان ، مادة نجران .
- (١٤) المصدر السابق ، مادة المخرم .
- (١٥) الدوري ، نشأة الاقطاع ص ٦ . وانظر :
- A, Ch. Johnson and C. west Byzantine, Economic Studies , pp.20, 28-29, 48; I. Bell, Egypt from Alexander the Great to the Arab conquest, pp. 119-126.
- (١٦) ابن منظور ، محمد بن مكرم (ت ٧١١ هـ) مختصر تاريخ دمشق ج ١ تحقيق روية النحاس، دار الفكر دمشق (١٩٨٤) ج ١ ص ٢٣٩ .
- (١٧) البلاذري ، فتوح البلدان ص ١٥٥ .
- (١٨) ابن منظور ، مختصر تاريخ دمشق ج ١ ص ٢٤٠ .
- (١٩) الحنبلي ، ابو الفرج عبد الرحمن بن احمد بن رجب ، الاستخراج لاحكام الخراج ، دار الكتب العلمية / بيروت (١٩٨٥) ص ١٣٥ .
- (٢٠) ابن منظور ، جمال الدين محمد بن مكرم (ت ٧١١ هـ) ، لسان العرب ، دار صادر بيروت، د.ت. مادة قطع .
- (٢١) قدامة بن جعفر (ت ما بين ٢٢٨ - ٢٣٧ هـ) ، الخراج وصناعة الكتابة شرح وتعليق محمد حسن الزبيدي ، دار الرشيد للنشر (١٩٨٦) ص ٢١٨ .
- (٢٢) الخوارزمي ، ابو عبد الله محمد بن احمد (ت ٢٨٧ هـ) مفاتيح العلوم ، الطبعة المنيرة ، القاهرة (١٣٤٢ هـ) ، ص ٤٠ .
- (٢٣) ياقوت معجم البلدان ج ١ ص ٢٠٢-٢٠٤ .
- (٢٤) الخزازي ، علي بن محمد بن مسعود (ت ٧٨٩ هـ) ، تخرىج الدلالات السمعية ، تحقيق احسان عباس ، دار الغرب الاسلامي بيروت (١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م) ص ١٨١-١٨٢ .
- (٢٥) انظر : Lokkegaard , Frede, Islamic Taxation in the classic period, Banner and Korch, Copenhagen (1950) p. 14.
- (٢٦) قدامة ، الخراج ص ٢١٨ . الخوارزمي ، مفاتيح العلوم ص ٤٠ . الدوري ، نشأة الاقطاع ص ٢٢ .
- (٢٧) المصدر السابق .
- (٢٨) ابن منظور ، لسان العرب ، مادة قطع .

- (٢٩) السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن (ت ٩١١ هـ) ، الاشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية ، تحقيق محمد حامد ، البابي الحلبي مصر ١٣٥٦ هـ ص ٣٦٩ .
- (٣٠) البلاذري ، فتوح البلدان ص ١٨٤ - ١٨٥ .
- (٣١) ابو يوسف ، يعقوب بن ابراهيم (ت ١٨٢ هـ) ، الخراج ، تحقيق احسان عباس ، دارالشروق بيروت والقاهرة (١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥) ص ١٩٣ - ١٩٤ .
- وانظر : ابو عبيد ، القاسم بن سلام (ت ٢٢٤ هـ) ، الاموال ، تحقيق محمد خليل هراس ، مكتبة الكليات الازهرية / القاهرة (١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩) ص ٣٢٤ . ابن زنجوية ، حميد (ت ٢٥١ هـ) ، الاموال ، تحقيق شاكزيب فياض ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الرياض (١٩٨٦ / ١٤٠٦) ج ٢ ص ٤٥ .
- (٣٢) ابو يوسف الخراج ، ص ١٩٤ .
- (٣٣) الاصفهاني ، الاغانى (الهيئة المصرية) ج ٢ ص ١٠٢ .
- (٣٤) ياقوت ، معجم البلدان ، مادة السوادية .
- (٣٥) البلاذري ، فتوح البلدان ص ١٥٥ .
- (٣٦) الطي ، صالح ، « ملكيات الاراضي في الحجاز في القرن الاول الهجري » ، مجلة العرب ج ١١ (١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩) ص ٩٦٤ . وانظر ابن عبد البر ، الاستيعاب ج ١ ص ٩٢ .
- (٣٧) ابو عبيد ، الاموال ص ٣٩٧ . ابن زنجوية ، الاموال ج ٢ ص ٦٢٩ .
- (٣٨) البلاذري ، فتوح البلدان ص ٢٠ .
- (٣٩) انظر : ابن ادم ، يحيى (ت ٢٠٣ هـ) ، الخراج ، صححه وشرحه الشيخ احمد محمدشكر المطبعة السلفية (١٣٨٤ هـ) ص ٨٢ . ابو عبيد ، الاموال ص ٢٨٦ . ابن زنجوية ، الاموال ج ٢ ص ٢٧٦ . قدامة ، الخراج ص ٢١٥ .
- (٤٠) العلي ، ملكيات الاراضي ص ٩٦٤ - ٩٦٥ .
- (٤٢) الهمداني ، الحسن بن احمد بن يعقوب (ت ٣٢٤ هـ) ، صفة جزيرة العرب ، تحقيق محمد بن علي الاكوع ، منشورات دار اليمامة ، الرياض (١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤) ص ٣٧٦ .
- (٤٣) ابن سعد ، محمد (ت ٢٢٠ هـ) الطبقات الكبرى ، عني بتصحيحه وطبعه اوجين منوخ ، منشورات مؤسسة النصر ، طهران - ليندن (١٣٢٢ هـ) ج ١ ق ٢ ص ٥٨ .
- (٤٤) ادم ، الخراج ، ص ٩٢ .
- (٤٥) ابو عبيد ، الاموال ص ٣٨٧ - ٣٨٨ ، ٣٩٥ . ابن زنجوية ، الاموال ، ج ٢ ص ٦١٣ . البلاذري ، فتوح البلدان ، ص ١٠٢ .
- (٤٦) ابن سعد ، الطبقات ، ج ٧ ق ١ ص ٥٤ .
- (٤٧) حمد الجاسر ، القطائع النبوية ٣ ، مجلة العرب ، ج ٢ س ٨ (١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣) ص ١٨٤ .
- (٤٨) ابن سعد ، الطبقات ، ج ١ ق ٢ ص ٤٩ . ابن منظور ، مختصر تاريخ دمشق ج ٢ ص ٢٢٤ .
- (٤٩) المصدر السابق ج ١ ، ق ٢ ، ص ٤٥ - ٤٦ .

- (٥٠) المصدر السابق ج ١ ق ٢ ص ٤٦ ويشير ابن سعد الى ان الرسول (ص) قطع لور بن عروة ولم يذكر مكان الاقطاع .
- (٥١) المصدر السابق ج ١ ق ٢ ص ٥٩ . وانظر:
- ابن هشام ، ابو محمد عبد الملك (ما بين ٢١٢-٥٢١٨ هـ) ، السيرة النبوية تحقق مصطفى الشعار وزملائه ، مطبعة البابي الحلبي مصر ط ٢ (١٣٧٥ هـ / ١٩٥٥) ج ٢ ص ٩٧ . الطبري ، تاريخ ج ٣ ص ١٤٥ . الحلبي ، علي بن برهان الدين (ت ١٠٤٤ هـ) ، انسان الميرون في سيرة الامين والمأمون (السيرة الحلبية) مكتبة مصطفى البابي الحلبي مصر (١٣٨٤ هـ / ١٩٦٤) ج ٣ ص ٢٥٧ .
- (٥٢) ابو عبيد ، الاموال ص ٣٥٦ . ابن زنجوية ج ٢ ص ٢٦٠ . البلادي ، فتوح البلدان ص ١٠٣ .
- (٥٣) ياقوت ، معجم البلدان ، مادة الشقراء .
- (٥٤) البلادي ، فتوح البلدان ص ٤٨ .
- (٥٥) ابن زنجوية ، الاموال ج ٢ ص ١٩٦ . البلادي ، فتوح البلدان ص ٨٤ .
- (٥٦) ابن سعد ، الطبقات ، ج ٧ ق ٢ ص ٣٥ .
- (٥٧) ابن منظور ، مختصر تاريخ دمشق ج ٢ ص ٣٣٥ .
- (٥٨) انظر : ابو يوسف ، الخراج ص ١٧٦ . ابو عبيد الاموال ص ٢٩٨ . ابن زنجوية ج ٢ ص ٧٤٠ - ٧٤١ .
- (٥٩) ياقوت ، معجم البلدان ، مادة ذي المروة ، بلكنة او بلاكت . ابن منظور مختصر تاريخ دمشق ج ٢ ص ٣٤٥ .
- (٦٠) العلمي ، ملكيات الاراضي ص ٩٧٢ . وانظر البكري ، معجم ما استمع ص ٥٧ .
- (٦١) ابن منظور ، مختصر تاريخ دمشق ج ٢ ص ٣٤٥ .
- (٦٢) المصدر السابق ج ٢ ص ٣٤٦ ، ياقوت ، معجم البلدان مادة ترمذ .
- (٦٣) ابن زنجوية الاموال ، ج ٢ ص ٦٢٢ .
- (٦٤) انظر : ابو عبيد ، الاموال ، ص ٣٩٧ . ابن سعد ، الطبقات ج ٧ ق ١ ص ٤٣ . ابن زنجوية الاموال ج ٢ ص ٦٢٨ - ٦٢٩ . وايزيد من التفاصيل عن قطائع الرسول (ص) انظر : حمد الجاسر ، الطائع النبوية ، مجلة العرب ج ١ ص ١ (١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣) ص ١ - ٩ ، وج ٢ ص ١ (١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣) ص ٨١ - ٩٠ ، وج ٣ ص ١ (١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣) ص ١٧٧ - ١٩١ ، وج ٥ و ٦ (١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣) ص ٢٥٣ - ٣٦٧ . وانظر ايضا : محمد حميد الله ، مجموعة الوثائق السياسية في العهد النبوي ، والخلافة الراشدة . عون الشريف قاسم ، نشأة الدولة الاسلامية على عهد رسول الله (ص) ، دار الكتاب اللبناني ط ٢ ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ . والاحمدي ، علي بن حسين علي ، مكاتيب الرسول (ص) ج ١ - ٣ دار صعب بيروت ، د.ت. صالح العلمي ، ملكيات الاراضي في الحجاز .
- (٦٥) عون الشريف ، نشأة الدولة الاسلامية ص ٢٧٧ نقلا عن ابي داود ج ٢ ص ٤٩ . ابن الاثير ، اسد الغابة ج ٣ ص ١٤ .

- (٦٦) ابن ادم ، الخراج ص ١٠٧ : ابو عبيد الاموال ص ٣٩٠ ، ٣٩٨ . ابن زنجوية ، الاموال ج ٢ ص ٦٣٠ . البلاذري ، فتوح البلدان ص ٨٤ . قدامة ، الخراج ص ٢١٦ .
- (٦٧) ابن زنجوية ، الاموال ج ٢ ص ٦١٣ - ٦١٤ ، ٦٢٧ . قدامة ، الخراج ص ١٢٦ .
- (٦٨) الشيباني ، محمد بن الحسن (ت ١٨٩ هـ) ، كتاب السير الكبير ، املاء محمد بن احمد السرخسي ، تحقيق عبد العزيز احمد ، معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية ، مطبعة شركة الاعلانات الشرقية (١٩٧٢) ج ٢ ص ٦١١ .
- (٩٦) العلي ، ملكيات الاراضي ص ٩٧٢ . وفاء الوفاء ج ٢ ص ٣٩٣ .
- (٧٠) المصدر السابق ص ٩٦٥ .
- (٧١) البلاذري ، فتوح البلدان ص ٣٣-٣٤ .
- (٧٢) الحلبي ، السيرة الحلبية ج ٢ ص ٥٧ .
- (٧٣) ابن منظور ، لسان العرب ، مادة قطع .
- (٧٤) ابن سعد ، الطبقات ج ٢ ق ١ ص ١٢٤ . الطبري ، تاريخ ج ٣ ص ٤١٩-٤٢٠ .
- (٧٥) البلاذري ، احمد بن يحيى (ت ٢٧٩ هـ) ، انساب الاشراف ج ١ ق ٢ .
- تحقيق احسان عباس ، بيروت (١٤٠٠ هـ / ١٩٧٩) ج ١ ق ٤ ص ٤٨٢-٤٨٣ .
- (٧٦) البلاذري ، انساب الاشراف (ج ١) تحقيق محمد حميد الله ، دار المعارف مصر (١٩٥٩) ، ج ١ ص ١٦٣ .
- (٧٨) ابن سعد ، الطبقات ج ٣ ص ٧٢-٧٣ .
- (٧٩) ابن سعد ، الطبقات ج ٣ ق ١ ص ٨٩ .
- (٨٠) المصدر السابق ج ٣ ق ١ ص ١٧١ .
- (٨١) ابو يوسف ، الخراج ، ص ١٧٦ . ابن سعد ، الطبقات ، ج ٣ ق ١ ص ١٩٥ .
- (٨٢) ابن سعد ، الطبقات ج ١ ق ٢ ص ٣٨ .
- (٨٣) ابو عبيد ، الاموال ص ٣٨٩-٣٩٠ . وعن اقطاع تميم بن اوس انظر : ابن دريد ، الاشتقاق ص ٣٧٧ ، ابن سعد . الطبقات ج ١ ق ٢ ص ٧٥ . البلاذري ، فتوح البلدان ، ص ١٢٥ ، ٤١٥ .
- ابن زنجوية ، الاموال ج ٢ ص ٦١٧ .
- (٨٤) ابن زنجوية ، الاموال ج ٢ ص ٦١٦ .
- (٨٥) ابن سعد ، الطبقات ج ٣ ق ١ ص ٨٩ .
- (٨٦) ابن زنجوية ، الاموال ج ٢ ص ٦٠٢ .
- (٨٧) ابن منظور ، مختصر تاريخ دمشق ج ٢ ص ٣٣٤ ، ٣٤٤-٣٤٥ .
- (٨٨) المصدر السابق ج ٢ ص ٣٣٥ .
- (٨٩) الحلبي ، السيرة الحلبية ج ٣ ص ٢٧٣ .
- (٩٠) ابو عبيد ، الاموال ص ٣٨٨ .

- (٩١) ابن منظور ، مختصر تاريخ دمشق ج ٢ ص ٢٢١-٢٢٢ ، ٢٤٦ .
- (٩٢) المصدر السابق ج ٢ ص ٢٢٤ .
- (٩٣) المصدر السابق ج ٢ ص ٢٢٥ .
- (٩٤) اي ما استنفذ من العدو .
- (٩٥) الطبري ، تاريخ ج ٢ ص ٢٤٨ .
- (٩٦) ياقوت ، معجم البلدان ، مادة المجازة .
- (٩٧) ابو عبيد ، الاموال ص ٢٨٥ . ابن زنجوية ، الاموال ج ٢ ص ٦٣ . البلاذري ، فتوح البلدان ص ١٠٣ .
- (٩٨) اب حبيد ، الاموال ص ٢٩١ .
- (٩٩) ابن ادم ، الخراج ص ٧٣ . ابن سعد ، الطبقات ج ٣ ق ١ ص ٧٢ - ٧٣ . البلاذري فتوح البلدان ص ٢٦ . ياقوت ، معجم البلدان ، مادة قناة .
- (١٠٠) البلاذري ، انساب الاشراف ج ١ ق ٤ ص ١٣٢ .
- (١٠١) ابو عبيد ، الاموال ص ٢٩١ ، ٣٩٨ . ابن زنجوية ، الاموال ج ٢ ص ٦٢٢ .
- (١٠٢) ابو عبيد ، الاموال ص ٣٤٩ .
- (١٠٣) الطبري ، تاريخ ج ٢ ص ٥٨٩ .
- (١٠٤) ابو عبيد ، الاموال ص ١١٢ . ابن زنجوية ، الاموال ج ١ ص ٢٥٣ .
- (١٠٥) ابن زنجوية ، الاموال ج ٢ ص ٦٣٢ .
- (١٠٦) الازدي ، محمد بن عبد الله (ت نحو ١٦٥ هـ) ، فتوح الشام ، تحقيق عبد المنعم عبد الله عامر ، مؤسسة سجل العرب / مصر ١٩٦٩ ص ١٤٠ - ١٤١ .
- (١٠٧) البلاذري ، فتوح البلدان ص ٧٠ .
- (١٠٨) ابو يوسف ، الخراج ص ١٢٤ . ابو عبيد ، الاموال ص ٨٧-٨٨ . البلاذري فتوح البلدان ص ٣٤٦-٣٤٥ .
- (١٠٩) ابن ادم ، الخراج ص ٥٤ . ابو عبيد ، الاموال ص ١٠٥-١٠٦ .
- (١١٠) الطبري ، تاريخ ج ٢ ص ٣٣ .
- (١١١) انظر ابن منظور ، مختصر تاريخ دمشق ج ١ ص ٢٣٩ .
- (١١٢) ابن ادم ، الخراج ص ٥٥ . ابو عبيد ، الاموال ص ١١٦ ، ابن زنجوية ، الاموال ١٠ ص ٢٤٣ .
- (١١٣) ابو يوسف ، الخراج ص ١٧٠ .
- (١١٤) ابن ادم ، الخراج ٥٩-٦٠ ابو عبيد ، الاموال ص ٣٩٩ . البلاذري ، فتوح البلدان ص ٢٧٢ . الحنبلي ، الاستخراج ص ١٣١ .

- (١١٥) ابن زنجوية ، الاموال ج ١ ص ٢١٢ .
- (١١٦) البلاذري ، فتوح البلدان ص ١٥٧ .
- (١١٧) ابن منظور ، مختصر تاريخ دمشق ج ١ ص ٢٤٠ .
- (١١٨) ابن سعد ، الطبقات ج ٧ ق ٢ ص ٤٧ . ابن زنجوية ، الاموال ج ٢ ص ٦٢٤-٦٢٥ .
- (١١٩) ابن دريد ، الاشتقاق ص ٦٠٣ . والجريب ١٥٩٢ م .
- (١٢٠) ابو عبيد ، الاموال ص ٤٠٠ ، ابن زنجوية ، الاموال ج ٢ ص ٦٢٢ .
- (١٢١) ابو يوسف الخراج ص ١٧٥-١٧٦ . البلاذري ، فتوح البلدان ص ٢٦ .
- (١٢٢) البلاذري ، فتوح البلدان ص ٢٨ . ياقوت ، معجم البلدان ، مادة ينيح .
- (١٢٣) ابن دريد ، الاشتقاق ص ٢٠٢ .
- (١٢٤) ابن زنجوية ، الاموال ج ٢ ص ٦٢٦ .
- (١٢٥) الطبري ، تاريخ ج ٢ ص ٥٨٩ .
- (١٢٦) المصدر السابق .
- (١٢٧) ابن منظور ، مختصر تاريخ دمشق ج ١ ص ٢٤٠ .
- (١٢٨) ابو عبيد ، الاموال ٣٩٥ . ابن زنجوية ، الاموال ج ٢ ص ٦٠ . البلاذري . فتوح البلدان ص ١٠٢ .
- (١٢٩) ابن ادم ، الخراج ص ٢٧ .
- (١٣٠) الزبيري ، ابو عبد الله المصعب بن عبد الله (ت ٢٣٦ هـ) ، نسب قرشي ، تحقيق ليحيى بروفنسسال ، ط ٢ دار المعارف مصر (١٩٧٦) ، ص ٣٠٣ . وكانا يلقبان بالشريد والشريفة .
- (١٣١) ابن سعد ، الطبقات ج ٧ ق ٢ ص ١٩٧ .
- (١٣٢) انظر من هذه القطائع على سبيل المثال : البلاذري ، فتوح البلدان ١٢٧ ، ٢٧٤ ، ٢٤٧ الطبري تاريخ ج ٢ ص ٢٠-٢١ ، ٤٥ .
- ابن منظور ، مختصر تاريخ دمشق ، ج ١ ص ٢٢٨ .
- (١٣٣) البلاذري ، فتوح البلدان ص ١٥٣ .
- (١٣٤) الطبري ، تاريخ ج ٢ ص ٧٥ .
- (١٣٥) انظر : نصر الله ، ملكية الارض ص ١٠٧ .
- (١٣٦) ابن ادم ، الخراج ص ٧٥ وانظر : البلاذري ، فتوح البلدان ص ٢٧٢ . ابو هلال العسكري ، الحسن بن عبد الله (ت ٣٥٩ هـ) ، الاوائل تحقيق محمد السيد الوكيل ، دار امل طنجة (١٩٦٦) ص ١٤٤-١٤٥ .
- (١٣٧) ابن منظور ، مختصر تاريخ دمشق ج ١ ص ٢٢٨ .
- (١٣٨) ابو يوسف ، الخراج ص ١٧٧ .

- (١٣٩) ابو عبيد ، الاموال ص ١٠٣ .
(١٤٠) المصدر السابق ص ٨٤ ، ٩٩٠ .
(١٤١) البلاذري ، فتوح البلدان ص ٢٦٨-٢٧٠ .
(١٤٢) قارن الحنبلي ، الاستخراج ص ١٢٩ .
(١٤٣) البلاذري ، فتوح البلدان ص ٨٥ .
(١٤٤) ابو يوسف ، الخراج ص ١٧٢ .
(١٤٥) ابو عبيد ، الاموال ص ٢٨٣ . وانظر نصرالله ، ملكية الاراضي ص ٢٥٥ .
(١٤٦) ابن زنجوية ، الاموال ج ٢ ص ٦٢٣ .
(١٤٧) ابو عبيد ، الاموال ص ٤٠١ .
(١٤٨) قدامة بن جعفر ، الخراج ص ٢١٧ .
(١٤٩) البلاذري ، فتوح البلدان ، ص ٣١٦ ، ٣٥٦ .
(١٥٠) المصدر السابق .
(١٥١) ابن قتيبة ، ابو محمد عبد الله بن مسلم (ت ٢١٣ هـ) ، المعارف ، تحقيق ثروت عكاشة ، دار المعارف مصر ط ٢ (١٩٦٩) ص ٢٦٨-٢٦٩ ، ٥٦٤ .
(١٥٢) ياقوت ، معجم البلدان مادة نهر مطرف .
(١٥٣) الزيري ، نسب قریش ص ١٤٨ .
(١٥٤) ياقوت ، معجم البلدان ، مادة النباح ، التبخفة .
(١٥٥) ابن قتيبة ، المعارف ص ٣٢١ .
(١٥٦) ابن بكار ، الزير (ت ٢٥٦ هـ) جمهرة نسب قریش واخبارها ، تحقيق محمود محمد شاكر ، دار العروبة (٣٨١ هـ) ج ٥ ص ٤٤٥ . الزيري ، نسب قریش ص ٤٤٠ .
(١٥٧) ابن خياط ، ابو عمر خليفة (ت حوالي ٢٤٠) ، تحقيق اكرم المصري ، مطبعة النجف (١٣٨٦ هـ / ١٩٦٧) ج ١ ص ١٤٣ .
(١٥٨) البلاذري ، فتوح البلدان ص ٣٥٤ . ومفيض الماء : مدخل ومجتمع الماء . انظر : الرجبي ، عبد العزيز بن محمد ، الرناج ، تحقيق احمد عبيد الكبسي ، الدار الوطنية ، بغداد (١٩٧٣) ج ١ ص ٣٩٥ .
(١٥٩) المصدر السابق ص ٢٨ .
(١٦٠) قدامة ، الخراج ص ٢١٧ .
(١٦١) البلاذري ، فتوح البلدان ص ١٣٣ .
(١٦٢) المصدر السابق ص ١٣٤ - ١٣٥ .
(١٦٣) انظر : قدامة ، الخراج ص ٢٩٨ . الحنبلي ، الاستخراج ص ١٣٠ .

- (١٦٤) البلاذري ، فتوح البلدان ص ٢٢٤ .
- (١٦٥) ياقوت ، معجم البلدان ، مادة المازحين .
- (١٦٦) البلاذري ، فتوح البلدان ص ٢٠٠-٢٠١ . فدامة ، الخراج ص ٢٢٥ .
- (١٦٧) المصدر السابق ص ٢٤ - ٢٢٥ .
- (١٦٨) المصدر السابق ص ١٥٨ .
- (١٦٩) نصر الله ، ملكية الاراضي ص ١١٦ .
- (١٧٠) ابن قتيبة المعارف ص ١٢٨ . البلاذري ، فتوح البلدان ص ٢٥٤ ، انساب الاشراف ج ١ ق ٤ ص ٥٢٨ .
- (١٧١) البلاذري ، انساب الاشراف ج ١ ق ٤ ص ٥٤٧ .
- (١٧٢) المصدر السابق ص ٥٨٠ .
- (١٧٣) المصدر السابق ج ١ ص ٤٤٤ .
- (١٧٤) ابن قتيبة ، المعارف ص ١٨٩ .
- (١٧٥) الطبري ، تاريخ ج ٤ ص ٢٨٠ .
- (١٧٦) ابن زنجوية ، الاموال ج ٢ ص ٦٢٥-٦٣٦ .
- (١٧٧) ابن الاثير ، ابو بكر محمد بن عبد الله (ت ٦٥٢) الكامل في التاريخ ، دار صادر بيروت (١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩) ج ٢ ص ١٠٩ .
- (١٧٨) ابن زنجوية ، الاموال ج ٢ ص ٦٢٥ - ٦٣٦ الطبري تاريخ ج ٤ ص ٢٨٠ .
- (١٧٩) المصدر السابق .
- (١٨٠) الطبري ، تاريخ ج ٤ ص ٢٨٠ .
- (١٨١) ياقوت معجم البلدان ، مادة نشاطج .
- (١٨٢) ابن زنجوية ، الاموال ج ٢ ص ٦٣٦-٦٣٥ .
- (١٨٣) الطبري ، تاريخ ج ٤ ص ٢٨٠ .
- (١٨٤) ابو عبيد ، الاموال ص ٣٩٢ .
- (١٨٥) الطبري ، تاريخ ج ٢ ص ٥٨٩ .
- (١٨٦) الحنبلي ، الاستخراج ص ١٢٢ .
- (١٨٧) ابن زنجوية ، الاموال ج ٢ ص ٦٢٦ .
- (١٨٨) البلاذري ، فتوح البلدان ص ٢٧٢ - ٢٧٣ . وانظر : ابو يوسف ، الخراج ص ١٧٦-١٧٧ .
- (١٨٩) ابو هبيل الاموال ص ٤٠٠ . ابن زنجوية ، الاموال ج ٢ ص ٦٢٢ .
- (١٩٠) الطبري ، تاريخ ج ٤ ص ٢٤٨ .

- (١٩١) ابو عبيد ، الاموال ص ١٢١ .
- (١٩٢) ابن زنجوية ، الاموال ج ٢ ص ٦٣١ .
- (١٩٣) قدامة ، الخراج ص ٢١٧ .
- (١٩٤) الحنبلي ، الاستخراج ص ١٣١ .
- (١٩٥) ابو هلال العسكري ، الاوائل ص ١٤٥ . وقد اخطأ المحقق بالنشاستج وكتبها التاسيح وقال لعلها التماسيح .
- (١٩٦) المصدر السابق .
- (١٩٧) ابو عبيد ، الاموال ص ٣٩٩ .
- (١٩٨) الطبري ، تاريخ ج ٤ ص ٢٨١ .
- (١٩٩) ابن قتيبة ابو محمد عبد الله بن مسلم (ت ٢٧٦هـ) (منسوب اليه) تحقيق طه محمد الزيني مؤسسة الحلبي ، القاهرة (١٩٦٧) ج ١ ص ٣٥ .
- (٢٠٠) الطبري ، تاريخ ج ٣ ص ٥٨٩ .
- (٢٠١) ابن سعد ، الطبقات ج ٣ ق ١ ص ٩٦٠ .
- (٢٠٢) اليعقوبي ، احمد بن يعقوب بن جعفر (ت ٢٥٩هـ) تاريخ ، قدم له محمد صادق بحر العلوم المكتبة الحيدرية النجف (١٣٨٤ هـ / ١٩٦٤) ج ١ ص ٢٥ .
- (٢٠٣) ابن منظور ، مختصر تاريخ دمشق ج ١ ص ٢٤٠ .
- (٢٠٤) نصر الله ، ملكية الاراضي ص ٣٧ . نقلا عن نهج البلاغة ج ١ ص ١٥٠ .
- (٢٠٥) ابن ادم ، الخراج ص ٤٥ .
- (٢٠٦) ابو عبيد ، الاموال ص ١١٤ .
- (٢٠٧) ابو يوسف ، الخراج ص ١٣٢ . ابن ادم ، الخراج ص ٤٥ .
- (٢٠٨) الطبري ، تاريخ ج ٣ ص ٥٨٩ .
- (٢٠٩) السمرقندي ، علاء الدين (ت ٥٣٩هـ) ، تحفة الفقهاء حققه محمد زكي عبد البر ، مطبعة جامعة دمشق (١٣٧٩ هـ / ١٩٥٩ م) ج ٢ ص ٥٥٢-٥٥٣ .
- (٢١٠) ابن سعد ، الطبقات ج ١ ق ٢ ص ٥٨ .
- (٢١١) ابو يوسف ، الخراج ص ٢٢٤ .
- (٢١٢) انظر : ابو عبيد ، الاموال ص ٢٩٤ . ابن زنجوية ، الاموال ج ٢ ص ٢٧ ، قدامة بن جعفر ، الخراج ص ٢٠٤ .
- (٢١٣) ابن ادم ، الخراج ص ٥٧ . الحنبلي ، الاستخراج ص ١٣٤ .
- (٢١٤) الحصني ، تقي الدين ابي بكر بن محمد الحسيني (من القرن التاسع الهجري) ، كفاية الاخبار في حل فاية الاختصار ، دار الايمان ، د.ت. ج ١ ص ٢١٦ .

- (٢١٥) انظر : ابو عبيد ، الاموال ص ٩٩ ، ٣٩٤، ٣٨٦ . قدامة بن جعفر ، الخراج ص ٢١٦ ، ابن منظور ، لسان العرب ، مادة قطع .
- (٢١٦) انظر : ان ادم ، الخراج ص ١٠٧ . ابو عبيد الاموال ص ٣٩٠ . ابن زنجوية ج ٢ ص ٦٣٠ . قدامة بن جعفر ، الخراج ص ٢١٦ . المارودي الاحكام السلطانية ، ص ١٩٧ . ابن منظور ، لسان العرب ، مادة قطع .
- (٢١٧) المارودي ، الاحكام السلطانية ص ١٩٣ .
- (٢١٨) ابو يوسف ، الخراج ص ١٧٤ .
- (٢١٩) المارودي ، الاحكام السلطانية ص ١٩٢-١٩٣ .
- (٢٢٠) ابن منظور ، مختصر تاريخ دمشق ج ١ ص ٢٣٨ .
- (٢٢١) انظر : ابو عبيد ، الاموال ص ٤١ . السمرقندي ، تحفة الفقهاء ج ٢ ص ٥٥٢ .
- (٢٢٢) ابو عبيد ، الاموال ص ٤٠٧ .
- (٢٢٣) ابن زنجوية ، الاموال ج ٢ ص ٦٤٤ . وانظر المارودي ، الاحكام السلطانية ص ١٩١ . الوصلي ، عبد الله بن محمود بن مودود ، الاختبار لتطليل المختار ، دار المعرفة بيروت (١٣٩٥هـ / ١٩٧٥ م) ج ٣ ص ٦٧ .
- (٢٢٤) ابو يوسف ، الخراج ص ١٧٥ .
- (٢٢٥) ابن زنجوية ، الاموال ج ٢ ص ٦٤٣ - ٦٤٤ .
- (٢٢٦) انظر : ابو عبيد ، الاموال ص ٢٨٢ . الرمخري ، الفائق ج ١ ص ٢٤٠ . هون، نشة الدولة الاسلامية ص ٢٥٦ .
- (٢٢٧) البلاذري ، فتوح البلدان ص ٨٥ .
- (٢٢٨) ابو يوسف ، الخراج ص ١٧٣ .
- (٢٢٩) المصدر السابق ص ١٧١ .
- (٢٣٠) الخوازمي ، مفاتيح العلوم ص ٣٩ .